الفصل التاسع

مسيرة التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية

للحديث عن مسيرة التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية لا بد بداية من تناول الأسباب التي أدت بالدول النامية ومنها المملكة العربية السعودية إلى تبني خيار التنمية الصناعية ومن هذه الأسباب الآتي:

1. ترى الدول النامية أن التصنيع ضروري وذلك بحكم علاقته التاريخية بالتنمية ولعدم رؤيتها لنشاط اقتصادي آخر واضح بديلاً للتصنيع.

2. ترى تلك الدول أنها قد استنفذت كل إمكانات التطوير الزراعي، كما أن أسعار السلع الزراعية غير ثابتة وغير مستقرة، إضافة إلى ذلك فإن بعض هذه الدول وعلى الرغم من أنها انتهجت الإستراتيجية الزراعية، فإن عدم خصوبة كثيرٍ من مناطقها قد كلفت هذه الدول موارد مالية طائلة وبعوائد قليلة.

3. زيادة الدخل لدى الأفراد لا يمكن أن تستوعبها زيادة مماثلة في استهلاك الإنتاج الزراعي بينما يمكن أن تستوعبها زيادة في استهلاك الإنتاج الصناعي، يضاف إلى ذلك أن الإنتاج الزراعي صار يعاني من انخفاض الاستهلاك نظراً لتغيير أنماط الحياة، فمثلاً استهلاك السكر قد انخفض على مستوى العالم، وكذلك ظهور بدائل صناعية، كالألياف الصناعية التي أثرت على زراعة القطن لأنها رخيصة الثمن.

4. وجدت الدول النامية أن التصنيع أمر ضروري ومكمل للقطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي وقطاع الخدمات.

5. إن التصنيع يمكن هذه الدول من إيجاد فرص عمل جديدة قد تخفف من وطأة البطالة التي بدأت تعاني منها.

openkandi.com

6. إن من الأهداف الرئيسة للتنمية في الدول النامية هو تحقيق التكامل الاجتماعي على اتساع رقعة الدولة، بحيث يشعر أفراد المجتمع الواحد بالانتماء والإحساس بالمسؤولية المشتركة، فالمجتمع ذو الفكر المتقارب هو الأنجح في إحداث التنمية والتصنيع يساعد على التكامل الاجتماعي فالصناعة تحتاج إلى الزراعة والخدمات والتجارة والطرق والتعليم والصحة، وغير ذلك من الأنشطة، أي أن المجتمع الصناعي يتميز بوجود علاقات قوية بين مختلف طبقاته وهذا يساعد على ترابطه واستقراره.

7. يهدف التصنيع بالدول النامية إلى توفير النقد الأجنبي بإنتاج ما تحتاج إليه بدلاً من الاستيراد، وجميع الدول النامية وضعت إستراتيجيتها في التصنيع على أساس الاكتفاء الذاتي وإحلال الصناعة الوطنية محل المستوردة Import subsections strategy.

8. معظم حكومات الدول النامية ترغب في التصنيع لتقلل اعتمادها تكنولوجياً على الدول المتقدمة، والتكنولوجيا هي حجر الزاوية للإنتاج الصناعي ولزيادة معدلات الإنتاج ورفع الجودة حيث إن بعض الدول النامية قد نجحت في بناء قاعدة تكنولوجية معقولة، إلا أن بعضها قد نتج عن دخولها في مجال التصنيع أن زاد اعتمادها على الدول المتقدمة أكثر من ذي قبل عن طريق الاتفاقيات والتراخيص الصناعية، ولحصولها على القروض اللازمة لتمويل شراء مستلزمات التصنيع.

9. كلما زادت القدرة الصناعية للدولة زادت قوتها العسكرية، والعديد من الدول النامية مثل الصين والهند والبرازيل، أقدمت على التصنيع من أجل إنشاء قوة عسكرية، ودخلت في مجال الصناعات الثقيلة والآن تتجه نحو الصناعات الإلكترونية المتقدمة لتحقيق الهدف نفسه.

المملكة العربية السعودية والتنمية الصناعية:

يتعذر الحديث عن التنمية والتصنيع في المملكة العربية السعودية دون الرجوع إلى التحول التاريخي الذي شهدته المملكة منذ أن تم اكتشاف البترول في منطقة

obeikandl.com

الظهـران؛ لأن ذلـك يشكل في رأينا نقطة الصـفـر لانطلاقـة المملكة وبدء احـتكاكـهـا الفـعلي مـع العـالم الغـربي، ولعل الشكل الآتي يوضـح لنا مـا كـانت عليـه المملكة بعـد توحيدها وقبل انطلاقتها من نقطة الصفر، الذي رأينا يوضح فيه عام 1939م، عندما منحت حكومة الملك عبـدالعزيز آل سـعود طيب الله ثراه امـتياز التنقيب عن البـترول واستخراجه لشـركة ستاندر أول أوف كاليفورنية (سوكال آنذاك، وشيفرون حالياً) في مسـاحـة قـدرها (945900) ميل مـربع، وبـعـد عـدة أشـهـر من الاتفـاقـيـة أظهـرت نتـائج عمليات التنقيب عن النفط دلائل مشجعة لوجوده في منطقة جبل الظهران.

الشكل رقم (15)

مرحلة توحيد المملكة (الخطط الخمسية)

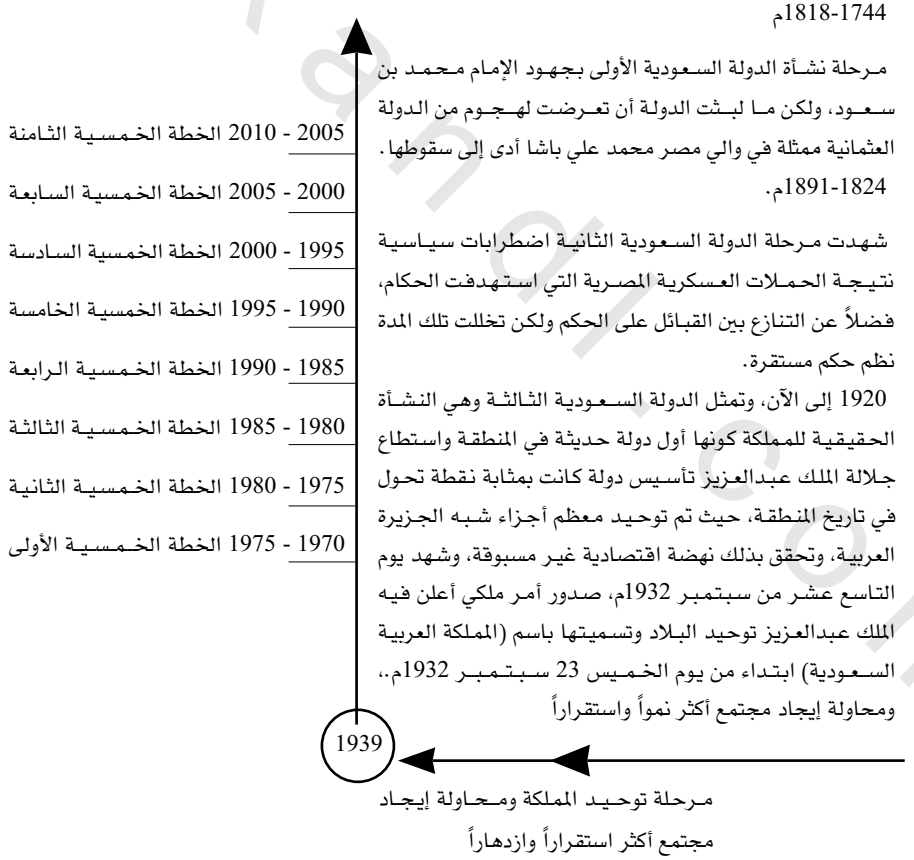

ما المقصود بنقطة الصفر Zero Point

نقطة الصفر هي النقطة التي تفصل بين مرحلة سابقة على التغيير وبين مرحلة التغيير، وفيها تبدأ نقطة الانطلاق لقياس التغيرات الاجتماعية في المجتمعات، التي خضعت لعوامل التغيير المختلفة كاتصال المجتمعات البدائية بالثقافات الغربية من خلال حركة الاستعمار الأوروبي، كما وجد فري ومونيكا ويلون G. and M. Wilson في دراستهما للمجتمعات البدائية في شرق إفريقية[1]، وتؤخذ نقطة الصفر من جانب علماء الاجتماع للمقارنة بين مدة سابقة على التغير ومدة التغير في مجتمع معين تقتضي اتباع منهجية معينة في الحالتين، ففي حالة المجتمع في حالة عدم الاستقرار (أي مرحلة ما قبل التغير) يستخدم الباحث المدونات والوثائق التاريخية ويعتمد على جوانب من الفلوكلور كالأدب الشعبي من قصص وأساطير وأمثال دارجة، كما يعتمد على القصص والأحاديث التي يسردها كبار السن، وفي هذه الحالة تتجه الدراسة نحو ثقافة المجتمع منهجاً وموضوعاً استناداً إلى أن الثقافة يمكن أن تعيش عبر المصادر أجيالاً بعد الأجيال التي أنشأتها وصاغتها.

وتساءل لويس ميرو عن ضرورة وجود أساس تاريخي يستند إليه الباحث لتحديد نقطة الصفر، أو أن هذه النقطة يفترضها الباحث بطريقة اعتبارية أكثر منها موضوعية؟ إن نقطة الصفر هي تحول تاريخي يتحدد بدخول عوامل مؤثرة في المجتمع المعني، وتبنّى هذا المفهوم آخرون مثل دوب Dube، حيث أشار في دراسته التي أجراها على قرية شاميريت Shamirer في الهند إلى اتخاذ عام 1948 نقطة الصفر إذ قسمت البلاد إلى جزأين هما الهند وباكستان، أي أن ذلك العام هو حدث تاريخي بدأت عنده التغيرات الاجتماعية[2].

(1) محمد إبراهيم السيف – المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، الكتاب الجامعي لعلم الاجتماع، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض 1997م، ص 19.
(2) المصدر السابق – ص 44.

Openkandil.com

وكذلك عمل كل من جودفري ومونيكا ولسون في محاولتهما للتعرف على نقطة الصفر للمجتمعات البدائية في شرقي إفريقية واتصالها بالثقافة الأوروبية عند بدء الاستعمار التي انطلقت فيها التغيرات في تلك المجتمعات، يعدّ أساساً معتمداً للتغير بين مرحلتين من مراحل الوجود الاجتماعي تتضمنان تعارضاً ثقافياً واجتماعياً.

كما تؤكد لوسي مير أيضاً أنه لدراسة أسباب التغير في مجتمع ما، يجب أن نشخص ونحدد نقطة بدء التغير الذي هو بمنزلة تحول تاريخي للمجتمعات التقليدية، عندما بدأ احتكاكها بثقافات أخرى أو عن طريق تنفيذ مشروعات اقتصادية وتعليمية واجتماعية أو بإدخال إصلاحات إدارية تنظيمية، كما في المجتمعات القروية التي تتأثر بالمدينة والسلطات المركزية في العواصم، وقد وجد هذا الاتجاه أيضاً في دراسات كل من روفيلد R. Field ويانج Yang في قرى كوم المكسيكية Chom وتايتو Taitou الصينية، أو في بعض الدراسات العربية كما هو عند حامد عمار في دراسته للتغير الاجتماعي في قرية سلوا بأسوان، أو عند عاطف غيث في دراسته للمجتمع القروي المتغير في قرى هلا وقيطون وكفر الشيخ[3].

وعلى الرغم مما تحاوله هذه الدراسات وغيرها من تحديد نقطة الصفر على أنه بدءٌ تاريخي للتغيرات الثقافية والاجتماعية في هذه المجتمعات إلا أنها لا تحدد بالدقة بداية محددة لهذه التغيرات،كما أنه وفقاً للخليفة لا تفصل فصلاً تاماً ما بين مرحلتي الوجود الاجتماعي المستقرة والمتغيرة، وهو ما يجعلها نقطة اعتبارية افترضت على طريق التغير الاجتماعي[4].

ولذلك فقد يختلف تقدير الحوادث التاريخية التي تعدّ انطلاقاً لنقطة الصفر من باحث إلى آخر بوصفها عوامل مسؤولة عن أنواع معينة في التغير، بالإضافة

(3) المصدر السابق – ص 45.
(4) محمد إبراهيم السيف – مصدر سابق، ص 20-21.

إلى صعوبة تحديد الوقت الذي استجاب فيه المجتمع لهذه العوامل رضاءً أو قسراً، ذلك أن ما بين وقوع المؤثرات المختلفة ووقوع الاستجابة مرحلة حضانة اجتماعية، وفيها إما أن يتقبل المجتمع عوامل التغير وإما أن يرفضها تبعاً لمدى توافقها مع تطلعات الأفراد من جانب وطبيعة البيئة الداخلية من جانب آخر، ولهذا يصعب على الباحث أن يحدد بالضبط البداية التاريخية الفعلية للتغير، وكل ما يستطيعه هو أن ينسب التغير الاجتماعي لبدايات أو نهايات عامة لتميز مراحل معينة من التغير بطريقة تقريبية، وتشير ريتشاردز Richardes إلى ذلك بقولها: «إنه من الصعب إقامة أساس تاريخي لتحديد نقطة الصفر التي تبدأ منها في قياس تقدير العوامل التي أثرت في المجتمع محل الدراسة»[5]، ولذلك فإنه قد يكون من المؤكد أن نصل إلى نتيجة مفادها أن نقطة الصفر لا يمكن إلا أن تكون بداية اعتبارية حددت بطريقة ذاتية من جانب الباحث، بوصفها بالنسبة له علاقة واضحة فاصلة على طريق التغير الاجتماعي في مجتمع معين.

وعليه فإننا عندما نحاول تحديد نقطة الصفر للمجتمع السعودي بوصفها بداية اعتبارية للتغير الاجتماعي، فلعله من المفيد أن نتبع ما نزع إليه بعض الباحثين أمثال ورفيلد ويانج الذين درسوا التغير الاجتماعي بعد أحداث تاريخية تعرضت لها المجتمعات البدائية، ويمكن أن يكون هذا الحدث متمثلاً في تنفيذ مشروعات اقتصادية وتعليمية واجتماعية وإصلاحات إدارية.

ولذلك فإننا سنحدد نقطة الصفر بالنسبة للمجتمع السعودي بتصدير أول شحنة من الزيت الخام من ميناء رأس تنورة في عام 1939، وعدّ هذا الحدث التاريخي نقطة الصفر التي تفصل بين مرحلتين متعارضتين وغير متماثلتين من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث يفصل ذلك التاريخ بين مرحلة سابقة لاقتصاد ضعيف وهامشي إلى بزوغ فجر جديد في الموارد المالية للدولة السعودية، التي على أساسها أصبحت الدولة قادرة على الاعتماد على موارد

(5) المصدر السابق – ص 21.

مالية مستمرة، يمكن الاعتماد عليها في إقرار الميزانيات السنوية التي تأخذ بعين الاعتبار الانطلاقة للتنمية الشاملة في المجتمع.

لمحة تاريخية عن التنقيب عن البترول واكتشافه وتصديره في المملكة العربية السعودية:

بدأ التنقيب عن البترول في الشرق الأوسط منذ عدة قرون مضت عندما كانت كميات قليلة من رشوحات الزيت الخام تستخدم في أغراض شتى، وفي عام 1871 زارت بعثة من الخبراء الألمان العراق، وأوضحت في تقرير لها أن هناك مواردَ كبيرة من الزيت وفي عام 1907م قالت بعثة أخرى إن العراق هو في حقيقة الأمر «بحيرة من البترول»، وفي عام 1908م عثر على الزيت بكميات وفيرة في إيران، أما أكبر الحقول العراقية فقد اكتشفت في كركوك عام 1927م، وشرع في إنتاج الزيت منه في عام 1934م، بكميات تجارية تدفقت إلى الأسواق العالمية، وفي عام 1932م، أكتُشِف البترول في دولة البحرين(6).

وفي عام 1923حصل الميجر فرانك هولمز وهو نيوزيلندي الجنسية كان ينوب عن هيئة بريطانية تعرف باسم (الشرقية والعامة) من الملك عبدالعزيز آل سعود رحمه الله، على أول امتياز للتنقيب عن الزيت في المملكة العربية السعودية منح بموجبه حقاً مطلقاً له ينفرد به للتنقيب عن الزيت وغيره من المعادن في مساحة تزيد على (30.000) ميل مربع في منطقة الأحساء، ولكن هذا الامتياز الذي منح له مقابل سعر زهيد هو (2000) جنيه إسترليني تدفع ذهباً في السنة الواحدة لم يسفر عن شيء، وتعذر على الهيئة الشرقية والعامة إقناع أي شركة باستثمار مبالغ تكفي لعمليات التنقيب، وبعد أن دفعت الهيئة ألفي جنيه إسترليني في السنة ولمدة عامين، توقفت عن الوفاء بالتزاماتها في الاتفاقية، فأمهلها الملك عبدالعزيز ثلاث سنوات ثم انتهى به الأمر إلى إلغاء الامتياز في عام 1928م، وقد

(6) فؤاد عبدالسلام فارسي – الأصالة والمعاصرة، المعادلة السعودية، الرياض، التاريخ بدون، ص 139.

openkandil.com

قال الميجر فرانك هولمز للهيئة الشرقية والعامة التي تتخذ من لندن مقراً لها إن «هذا الفصل من قصة الزيت يمثل بالتأكيد أعظم فرصة من الفرص الضائعة في العالم»[7].

وفي عام 1930م واجه الملك عبدالعزيز عجزاً كبيراً في الإيرادات نشأ عن انخفاض عدد الحجاج بسبب أزمة الكساد التي عمت العالم، فوجه الملك عبدالعزيز دعوة إلى تشارلز ر. كرين Charles R. Krane رجل الأعمال الأمريكي لكي يزور المملكة، وقد أبدى كرين رغبته للقاء الملك عبدالعزيز لمناقشة موضوع التنقيب عن البترول، وكان نتيجة لهذه الزيارة وصول المهندس كارل تويتشل عام 1931م إلى جدة الذي قام بدوره بعمليات مسح وتقدير لموارد المملكة من الماء والمعادن والبترول.

وقد قام تويتشل بعمليات مسح استمرت عدة شهور قدم بعدها تقريراً إلى الملك عبدالعزيز وكان من أهم نتائج هذا التقرير ما قاله: «إن التكوينات الجيولوجية في المنطقة الشرقية حول الظهران تدل دلالة قوية على وجود الزيت»[8].

وبينما كان تويتشل يقوم بمسوحاته الجيولوجية أبدت شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنية (سوكال)، التي كانت قد أوفدت اثنين من الجيولوجيين إلى البحرين اهتماما متزايداً بإمكانيات وجود الزيت في بر المملكة العربية السعودية.

وفي عام 1933م وصل تويتشل إلى جدة مع لويد هاملتون ممثل سوكال، وبرغم وجود شيء من المنافسة الواضحة من جانب شركة البترول العراقية، فقد نجح هاملتون في التفاوض على امتياز ينفرد بمقتضاه بحقوق التنقيب عن الزيت في المنطقة الشرقية، وكانت مدة الاتفاقية ستين سنة، مددت بعد ذلك لست سنوات أخرى، وفي يوليو 1933م حازت الاتفاقية بالموافقة الملكية، وهكذا استطاعت المملكة أن تكسر احتكار الزيت في هذه المنطقة من العالم الذي كان في حقيقته احتكاراً بريطانيةً.

(7) المصدر السابق – ص 140.
(8) المصدر السابق – ص 140.

هذا وقد حددت الاتفاقية منطقة الامتياز كامل المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية من حدودها الشرقية (بما فيها الجزر البحرية والمياه الساحلية) التي تنتهي بالحافة الغربية للدهناء، ومن الحدود الشمالية إلى منتهى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية على شرط أنه من النهاية الشمالية للحافة الغربية للدهناء، يستمر هذا الحد الغربي للمنطقة المشار إليها في خط مستقيم متجه إلى الشمال بانحراف ثلاثين درجة غرباً، وصولاً إلى نقطة ملتقى خط الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية، وأنه من النهاية الجنوبية للحافة الغربية للدهناء يستمر هذا الحد الغربي للمنطقة المشار إليها في خط مستقيم متجه إلى الجنوب بانحراف ثلاثين درجة شرقاً وصولاً إلى ملتقى خط الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، ومن أجل السهولة ستسمى هذه المنطقة (بالمنطقة المشمولة)[9].

ولم تكن عمليات التنقيب في بادئ الأمر مشجعة؛ بل كانت محبطة ومخيبة للآمال ولكن في عام 1935 حفرت بئر في الظهران عثر فيها على الزيت بكميات تجارية، وفي السنة اللاحقة قامت شركة سوكال التي كانت تعمل آنذاك عبر شركة تابعة لها هي كاليفورنية آرابيان ستاندرد أويل كمباني (كاسوك) بأعمال نص المادة (32) من اتفاقية عام 1933م، وباعت نصف حصتها في الامتياز إلى شركة تكساس للزيت.

وقد بُدِئَ في إنتاج الزيت في عام 1938م، وتبين بحلول هذا الوقت أن هناك احتياطات هائلة من الزيت.

وعندما تأكدت التنبؤات عن وجود احتياطيات الزيت بكميات قابلة للنمو، عقدت اتفاقية أخرى في 31 مايو 1939م، أضافت إلى الاتفاقية ست سنوات وتقتضي هذه الاتفاقية التي عرفت باسم الاتفاقية الملحقة، ووُسّعت عن طريقها

(9) اتفاقية الحكومة العربية السعودية وشركة الزيت العربية الأمريكية، الطبعة الثانية، مكة المكرمة، مطبعة الحكومة، 1964.

مساحة امتياز سوكال بما يقارب (80.000) ميل مربع، كما تضمنت هذه الاتفاقية أن للحكومة السعودية حقوقاً في منطقتين محايدتين مشتركتين مع العراق والكويت وذلك بحق النصف.

هذا وقد تلقى الملك عبدالعزيز في عام 1937م، عرضاً كثير المزايا من اليابان ولكنه رفضه اعتقاداً منه بأن الدافع وراء هذا العرض سياسي، كما كان لألمانية خطط بشأن الزيت السعودي، حيث قام الدكتور/ فريتز غروبا الوزير المفوض لألمانية في عام 1937م، بزيارة إلى جدة الذي كان مقره في بغداد، لإمكانية إقناع الملك عبدالعزيز بعقد اتفاقية للتنقيب عن الزيت في المملكة، ولكن الملك عبدالعزيز رفض المشروع الألماني وآثر الاستمرار في علاقته مع الأمريكيين حيث يرى أن الاتفاقية معهم لا تنطوي على مسؤوليات سياسية، وأنهم بالنسبة له أيضاً يشكلون ضمانة إلى الشروع في التنمية الاقتصادية في البلاد.

وفي عام 1944م أصبح اسم شركة كاليفورنية (آرابيان ستاندرد أويل كمباني) شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) وفي العام 1948م استندت أرامكو إلى مادة الاتفاقية الملحقة لعام 1939م، وباعت حصة نسبتها (30%) إلى شركة ستاندرد أويل أف نيوجرسي و(10%) إلى سوكوفي فاكوم، وأصبحت ملكية أرامكو بعد إعادة توزيع حصص ملكيتها كالآتي، ستاندرد أويل أف كاليفورنية وتعرف الآن باسم كاليفورنية ستاندرد (30%)، وتكساس أويل كمباني وتعرف الآن باسم تكساكو (30%)، وستاندرد أويل أوف نيوجرسي وتعرف الآن باسم أكسون (30%)، وسوكوفي فاكوم وتعرف الآن باسم موبيل أويل الـ (10%) الباقية[10].

هذا وقد نجحت شركة جيتي أويل في عام 1949م، في الحصول على اتفاقية زيت تنفرد بها في المنطقة المحايدة المشتركة بين الحكومة السعودية والكويت لمدة ستين عاماً، وتضمن هذا الامتياز حقوقاً للتنقيب عن الزيت وإنتاجه في المياه الإقليمية إلى مسافة ستة أميال، وفي وقت لاحق أبرمت المملكة العربية السعودية

(10) فؤاد عبدالسلام الفارسي – مصدر سابق، ص 142.

اتفاقاً منحت بمقتضاه امتيازاً مدته 44 عاماً للشركة التجارية اليابانية للبترول المحدودة، يشمل حق الحكومة المشاع في المنطقة المغمورة الواقعة خارج حدود المياه للمنطقة المحايدة الواقعة بين السعودية والكويت كلها، ومن المفهوم أن هذه المنطقة المغمورة تمتد إلى نصف المسافة ما بين متوسط مستوى انحسار الماء بالجزر على ساحل المنطقة المحايدة السعودية - الكويتية، ومتوسط مستوى انحسار الماء بالجزر على ساحل إيران على الخليج العربي، وإن هذه المنطقة المغمورة تشمل الشُعب والمياه والأراضي المغمورة كلياً أو جزئياً والمناطق الواقعة تحت سطح البحر وقاع البحر وطبقات الأرض تحت قاع البحر، هذا ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية قد انتهت وألحِقَ، حق التنقيب في هذه المنطقة إلى شركة أرامكو السعودية التي أنشأت بموجب الاتفاق مع أرامكو سنة 1988م.

هذه لمحة موجزة عن عمليات التنقيب عن البترول واكتشافه وبدء تصديره تجارياً من ميناء رأس تنورة عام 1939م، التي نعدّها في هذا المؤلف نقطة الصفر للانطلاقة التي شهدتها المملكة العربية السعودية نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية.

زيادة الدخل القومي:

تعد نقطة الصفر التي أشرنا إليها بأنها السنة التي بدأ فيها تصدير أول شحنة من الزيت الخام سنة 1939م، من ميناء رأس تنورة على الخليج العربي هي الانطلاقة لما يعرف بالمرحلة المتغيرة، ولذلك فإنه يجب علينا قبل الحديث عن زيادة الدخل القومي أن نفرق بين حالتين هما: الحالة المستقرة وهي ما قبل نقطة الصفر التي كان المجتمع السعودي يقوم أثناءها على اقتصاد تقليدي يعتمد في الأساس على الزراعة والتجارة والحرف الشعبية، والحالة المتغيرة التي بدأ الاقتصاد فيها في التنوع وخصوصاً احتكاك النسق الاقتصادي بالعالم الخارجي نتيجة لتصدير البترول بكميات تجارية، الأمر الذي أدى إلى تحول في كثير من الميادين الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية، والصحية، ومن الجدير

بالذكر أن زيادة الدخل القومي ونشاط النسق الاقتصادي لم يتغير في المجتمع السعودي بصورة مفاجئة، ولكن تصدير البترول الذي بدأ بكميات تجارية محدودة قد أعطى دفعةً قويةً للاقتصاد وارتفاعاً في دخل الأفراد بصورة تدريجية، الأمر الذي نعدّه نهاية للمرحلة المستقرة تمهيداً لذلك التغير الذي حدث للاقتصاد الوطني مع بداية تصدير البترول عام 1939م. وعند التفريق بين تلك الحالتين (المستقرة والمتغيرة) فقد أشار روبرت ردفيلد إلى أن المرحلة التي سبقت التغير نطلق عليها في الفصل مرحلة الاستقرار لها خصائص تنطبق على المجتمع المحلي الصغير Community، وأن الأشخاص يشعرون بالانتماء الشديد للمجتمع كما يتميز المجتمع بالصغر (Smaller)، إذ يكون المجتمع وحدة في متناول المراقبة المباشرة، كما يتميز المجتمع بالتجانس و تشابه نشاط الأفراد على أساس الجنس والسن والطبقة فضلاً عما يتميز به المجتمع من الاكتفاء الذاتي، وهو أن أنواع النشاط الاقتصادي والاجتماعي جميعها تستغرق حياة الفرد والجماعة كلها داخل المجتمع دون حاجة إلى الخارج(11).

ويعد دوكايم Dukiem من أبرز من أعطى خصائص مميزة لهاتين الحالتين على أساس تقسيم العمل، حيث أشار إلى أن المجتمع عندما يعتمد على نفسه في الإنتاج ويتشابه إنتاج الأفراد فيه، فإن المجتمع يقوم على التضامن الآلي، وهذا ما تميزت به المجتمعات التقليدية في المرحلة المستقرة، وعندما يعتمد المجتمع على المجتمعات الأخرى في الإنتاج ويتميز داخلياً بتقسيم العمل، فإنه يقوم على التضامن العضوي، وهذا ما يظهر دوماً في الحالة المتغيرة عند انتقال المجتمعات من البساطة إلى التحضر والتحديث.

وعلى أي حال فإن من أهم التغيرات الاجتماعية والزيادة في دخول الأفراد الاقتصادية ومنذ ذلك التاريخ الذي بدأ فيه تصدير الزيت الخام بدأت ملامح ومتطلبات جديدة لا بد من التعامل معها، ومن هذه ما يلي:

(11) محمد عاطف غيث – القرية المتغيرة، الإسكندرية دار المعارف 1964، ص 7.

openkanal.com

1. بات من الضروري الحصول على الفرص الوظيفية أو التعليمية، وتمركز السكان بصورة كبيرة في المراكز الرئيسة والمدن الكبيرة وازدادت نسبة التوطين للبدو.
2. ازدياد العمالة الأجنبية.
3. ازدياد فرص التعليم مما أدى إلى زيادة دخل الأفراد.
4. تحسن في مستوى المعيشة حيث يعد معظم السعوديين القاطنين في المدن الرئيسة ميسوري الحال بالنسبة لغيرهم من سكان القرى والأرياف.
5. ظهور هياكل وظيفية تتطلب مهارات معينة تفتح فرصاً وظيفية أمام المواطنين بمرتبات معقولة.

ونظراً لازدياد اكتشاف البترول بكميات هائلة فقد ساعد ذلك الدولة على إعداد خطط تنموية مبرمجة عبر برامج مقصودة وموّجهة؛ لتشمل تنمية المجتمع من جميع جوانبه وبدأت الخطة الخمسية الأولى منذ عام 1974-1970م، وإلى الخطة الخمسية الثامنة التي بدأت 2010-2005م، تلك الخطط التي حققت ومن المأمول أن تحقق كثيراً من الإنجازات التي أسهمت بلا شك في ارتفاع دخل الأفراد وارتفاع مستوى معيشتهم وتحسين مستوى الصحة وازدياد أعداد المتعلمين، وإيجاد البنى التحتية التي تخدم مشروعات التنمية المختلفة.

نظريات التنمية والتطور:

يرى المفكرون الاقتصاديون أن التنمية والتطور الشامل لا بد وأن يرتكز على منطلقات نظرية تساعد على التحليل الفكري للوصول إلى الأهداف المنشودة، ومن هذه النظريات:

- نظرية النمو الاقتصادي لرستو:

تنطلق هذه النظرية من الفرضية التي تصف التحول من حالة التخلف إلى حالة التقدم على خمس مراحل هي: أولاً المجتمع التقليدي Traditional

Economy، ثانياً التهيؤ للإقلاع Prerequisites for Take- Off، ثالثاً الإقلاع Take - Off، رابعاً التحول نحو التصنيع Move toward Industry، خامساً الاقتصاد الناضج Mature Economy.

المرحلة الأولى: تتسم هذه المرحلة بانخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب استخدام الآلات البدائية في الإنتاج، ويكون الهدف الرئيس من الإنتاج هو تزويد الأفراد بما يحتاجون إليه من الاستهلاك العائلي وليس السوق.

المرحلة الثانية: وتعدّ هذه المرحلة بمنزلة مرحلة انتقالية يتم أثناءها زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للاقتصاد، خاصة في مجال التعليم والتدريب واستخدام وسائل الإنتاج الحديثة في الزراعة لغرض زيادة الإنتاج وتوفير الحوافز الاقتصادية للمزارعين من أجل سد حاجة السوق.

المرحلة الثالثة: وينصب الاهتمام فيها على التغلب على العوائق التي كانت تعيق مسيرة التقدم الاقتصادي، كما يتم أثناءها زيادة الترابط بين القطاعات الاقتصادية وتحديثها بزيادة معدلات الاستثمارات من الناتج القومي.

المرحلة الرابعة: وتتسم هذه المرحلة بزيادة القدرات التقنية للاقتصاد والاندفاع نحو إقامة صناعات أكثر طموحاً من الصناعات السابقة.

المرحلة الخامسة: حيث يتحول النشاط الاقتصادي إلى اقتصاد استهلاكي واسع للسلع Mass Consumption، وأثناءها يتحول الاهتمام بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية، وكذلك تحسين نوعية الحياة (الدول المتقدمة).

- نظرية التحولات الهيكلية، نظرية لآرثر لويس:

ترتكز هذه النظرية على الآلية التي يمكن بواسطتها تحويل اقتصاديات البلدان النامية من حالة التخلف والاعتماد الكبير على الزراعة التقليدية، إلى حالة التقدم والاعتماد بدرجة أكبر على القطاعين الصناعي والخدمي

openkandil.com

بوصفه مصدراً للدخل والعمالة، وذلك من أجل تنويع مصادر دخلها القومي، وإكساب الاقتصاد القدر الأكبر من المرونة والقدرة على مواجهة التغيرات المفاجئة الناتجة عن الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطلب العالمي.

نظريات التقدم والتطور:

كانت المحاولات الأولى في هذا الاتجاه من النظريات التطورية، لكل من أوجست كونت، وهربرت سبنسر وهوب هاوس في علم الاجتماع، وتايلور ويستر مارك في علم الأنثروبولوجيا، وقد أجمعوا على أن التغير في المجتمعات جميعها يمر في حالات متشابهة من التطور، متدرجاً من البساطة إلى التعقيد، في مراحل تطورية، تبلغ كمالها في المجتمعات الصناعية الحديثة.

- نظرية أوجست كونت (1798-1857م) (August Conte)

يرى أوجست كونت أن تطور النمو الطبيعي للمجتمع، هو تطور منطقي لعملية التقدم في التفكير الإنساني، وأن البشرية تتقدم نحو غاية معينة في أدوار ارتقائية متتابعة، ويؤكد كونت أن التغير الاجتماعي هو نتاج تطور الذكاء الإنساني وقد أطلق على هذا القانون قانون المراحل الثلاث أو (الأدوار) الثلاثة، وطبقاً لهذا القانون، فإن التغير هو نتاج تطور العقل البشري، الذي يبدأ بخط معين من التفكير البدائي، مروراً بمراحل من التفكير الفلسفي، منتهياً بمرحلة من التفكير العلمي الوضعي، الذي كان من أهم نتائجه تلك التغيرات والتطورات التي يشهدها عالم اليوم (في عصره) في مجال الاكتشافات والمخترعات والتقدم التكنولوجي بوجه عام، وما أحدثه ذلك من تغيرات في بناء المجتمع وأخلاقياته وقيمه.

- نظرية هربرت سبنسر (1820-1903م) (Spencer)

يرى سبنسر أنه من الممكن تطبيق القوانين الخاصة في مجال علم الأحياء، في المجال الاجتماعي، وهو في ذلك يصبح حامل لراية المذهب العضوي، حيث يؤكد في أكثر من موضوع، في كتابه «مبادئ علم

الاجتماع»، أن تطور الإنسان هو امتداد للتطور ما فوق العضوي Super Organic الذي بدوره يعدّ استمراراً للتطور العضوي، وفي إطار دراسته لتطور بناء المجتمع Structure على غرار تطور الكائن الحي والوظيفة Function معاً، فالكائنات الدنيا -حسب رأي سبنسر- تكون الاختلافات بين أجزائها بسيطة، ولكنها تأخذ بالتعقيد والتضاعف عند الكائنات العليا، وهكذا المجتمع البسيط، تكون العلاقات التي تربط أفراده بسيطة، ذات طابع أسري وعشائري وقبلي وقروي، كما تتشابه المجتمعات البسيطة من حيث بناؤها ووظائفُها، وعندما تأخذ هذه المجتمعات بالتطور والتقدم، تبدو أكثر تعقيداً أو أكثر تميزاً، فتنشأ الوحدات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية، وتصبح لكل وحدة وظيفة خاصة بها، ومجموع هذه الوظائف يؤدي إلى وظيفة عامة، هي وظيفة المجتمع، وبمعنى آخر، فإن وحدات المجتمع تتكاتف وتتعاون فيما بينها وكلما تعاظم حجم المجتمع، تعاظم حجم البناء Structure والتطور، وازدادت الرغبة لدى الأفراد في التخصص المهني الوظيفي.

➤ نظرية هوب هاوس:

يؤكد هاوس Hob House أن نمو الذكاء الإنساني، هو العامل الرئيس في عملية التطور، إذ يتحكم في الوسط المادي الطبيعي المتزايد تدريجياً، بحيث يؤدي بالإنسان إلى التطور، ولا بد من وجود منهج علمي يقوم على البحث الأمبريقي لقياس هذا التطور، ويرى هاوس أن المجتمعات تمر في تطورها بثلاث مراحل، هي تطور المجتمعات البدائية، ثم تطور المدينة القديمة ثم الحديثة، وتوصل في دراسته إلى وجود نوع من العلاقة بين تقدم المعرفة والسيطرة على قوى الطبيعة المادية من جهة، وبين بناء المجتمعات وتقدم النظم الاجتماعية من جهة أخرى[12].

(12) علي تقي ووليد هدانة -مقدمة في الاتجاهات التربوية المعاصرة- منشورات ذات السلاسل، الطبعة الأولى، الكويت 1997م، ص 40.

obeikandl.com

➤ نظرية كارل ماركس:

يعدّ كارل ماركس Karl Marx من أكثر من تأثروا بكتابات هيجل، التي خرج منها بفلسفة خاصة، كرس حياته للتعريف بها والدفاع عنها، وقد أطلق عليها التفسير المادي للتاريخ Materialistic Interpretation of Historyولم يأخذ من فلسفة هيجل سوى طريقته الجدلية Dialictic Method من ناحية نظريته للتاريخ، التي تعدّ صداماً بين القوى المتعارضة، وعلى ذلك تقوم نظريته المادية الجدلية على أساس نظرية القضية وضدها، ثم القضية الجديدة Thesis - Antithesis Synthesis ونظريته لا تتصل بالأفراد؛ لأنهم أضعف من أن يؤثروا في التغير الاجتماعي، وإنما تخص المجالات والطبقات، حيث يبدو واضحاً الصراع الاقتصادي للجماعات ضد بعضها بهدف السيطرة وتعيين الاتجاه الذي يخلق الحوادث[13]. وقد بدا لماركس أن العنصر الاقتصادي هو القدوة المسيطرة في المجتمع، بينما تبدو له جميع القوى الأخرى من فنية وثقافية وفلسفية، وكذلك الاكتشافات العلمية، مجرد أدوات ثانوية للعامل الاقتصادي، وقد تركز بحثه في التاريخ في مشكلة انتقال النظام الرأسمالي السائد في الإنتاج الصناعي نحو النظام الاشتراكي، وقد عدّ أن الانتقال هو إحدى الحركات التطورية للتاريخ.

متطلبات التنمية الصناعية:

إن تشييد قطاع صناعي ذي حجم مناسب وتأثير اقتصادي محسوس يتطلب توافر العديد من المقومات الأساسية في العصر الحاضر.

إن مقومات النمو الصناعي التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر مثل: توافر الأيدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية والأسواق ذات الأحجام الكبيرة لاستيعاب السلع المصنعة وتصريفها، وما إلى ذلك لم تعد

(13) عبدالحميد لطفي –علم الاجتماع– دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة 1978م، ص 251.

هي الهم الشاغل للمخططين لعملية التصنيع على الرغم من أنها تشكل مستندات أساسية للتصنيع، إلا أن مقومات جديدة بدأت تؤخذ بعين الاعتبار وخصوصاً في النصف الأخير من القرن العشرين الذي بدأ يشهد ثورة تقنية ومعلوماتية متسارعة.

ولقد قامت الصناعة في القرون الماضية ويتبعها التطور في المجالات المختلفة والتجهيزات الأساسية كالبنى التحتية والخدمات داخل الدولة وخارجها، وفي هذا الصدد يقول جلال: «في السابق جاع الناس ومات العمال من سوء التغذية والاستغلال لكي يتكون رأس المال وتقوم الصناعة، وفي السابق كان لا بد من جود طبقة رأسمالية يحكمها الجشع ودافع الربح والرغبة في تكوين الثروات الطائلة، وفي الماضي فتحت الأسواق بالقوة عن طريق القهر والاستعمار والحروب لبيع الإنتاج والحصول على المواد الخام، وكانت الدول وجيوشها وحكامها أدوات لحماية القطاع الصناعي وتوسعه، وفي الماضي كانت الصناعة هي التي تدفع التطور التقني وتفتح مجال البحث العلمي والكشف والتطوير والاختراع، وكانت الصناعة هي الدافع وليس المدفوع[14]».

ومن المقومات الجديدة لعملية التصنيع في الوقت الحاضر التي تجعل من التصنيع أقرب مثالاً وأسهل على التحقيق ما يلي:

1. وجود قاعدة علمية وبحثية واسعة أفقياً ورأسياً، حيث تعمل هذه القاعدة على فهم ما تتطلبه الصناعة من تقنية حديثة واستيعابه أيضاً، حيث لا يمكن لأي مجتمع يفتقر إلى هذه القاعدة من تحقيق أي نجاح حتى وإن توافرت له المقومات القديمة.

2. توافر رأس المال بكميات كبيرة دون إرهاق للمواطنين، الصناعة الحديثة تتطلب استثمارات ضخمة جداً، وفي الماضي وحتى في الوقت الحاضر لجأت العديد من الحكومات إلى إرهاق الشعوب بالضرائب والديون

(14) محسون جلال – خيار التصنيع، الدار السعودية للنشر والتوزيع، جدة 1983م، ص. 12.

بهدف رفع معدلات الادخار للاستثمار الصناعي، ولم يعد هذا التوجه مقبولاً في الوقت الحاضر، وشعوب القرن العشرين والقرن الواحد والعشرين لا تقبل هذا الخيار لقيام التصنيع، وذلك لعدد من الأسباب يذكر منها جلال الآتي:

- ضخامة الأموال المطلوبة للصناعة الحديثة ولا يمكن توفير هذه الأموال من المدخرات الفردية؛ بل بالنسبة للقرون السابقة أيضاً كان مصدر نسبة كبيرة من الأموال هو النهب الاستعماري.
- ارتفاع تكاليف رأس المال المستورد أو المقترض وعدم توافره بكميات كبيرة للاستثمار الصناعي.
- أصبحت شعوب القرن الحادي والعشرين أكثر حرية ومعرفة وديمقراطية، ولن تقبل ساعات العمل الطويلة وأجور حد الكفاف كما حدث في أوروبة أثناء الثورة الصناعية.

3. توافر التجهيزات المتقدمة الحديثة في مختلف المجالات، أصبح توفير المعدات والتجهيزات المتقدمة أمراً مسلّماً به لقيام قطاع صناعي له قيمته ومعناه، وإن توفير هذه المتطلبات من الأجهزة التقنية المتقدمة ووسائل الاتصال الحديثة يظل ركناً أساسياً من أركان الصناعة، ويجب أن يكون متاوفراً منذ البداية.

4. توافر الجو المناسب لانطلاقة الصناعة، ويشتمل الجو المناسب على قائمة طويلة من الحوافز الأساسية والاقتصادية، ويجب توافر العزم والرغبة والإصرار لدى القادة ويجب التفكير أيضاً بالسياسات الصناعية للدولة التي تتضمن عناصر تأسيسية تتمثل بالنواحي القانونية، كما تشمل العناصر التشجيعية مثل الإقراض الصناعي، والإعانات والإعفاءات، والمدن الصناعية، والمرافق المطلوبة كالماء والكهرباء، والتدريب، وحمايةِ المنتجات الوطنية بعد التصنيع وإعطائها الأولوية.

openkandil.com

5. الوطنية والحماس والدافع الشعبي لهذا الاتجاه ويبرز الحماس والدافع الشعبي في وجود فئة من مواطني المجتمع المخطط للتصنيع تأخذ دور القيادة الصناعية، ويشكلون رعاة الصناعة ويرون أنها هوايتهم ويعشقون ضجيج الآلات والمعدات، ويتطلعون إلى رؤية مداخن المصانع، وعلى المجتمع اكتشاف هؤلاء الأفراد والعمل على تهيئة السبل لهم وتشجيعهم والرفع من مستوى مواهبهم لكي يحققوا هواياتهم عبر العملية التصنيعية.

6. توافر الطاقة بأسعار مناسبة، لا يمكن قيام صناعة دون وجود طاقة متوافرة بأسعار منخفضة، ولهذا السبب كثيراً ما نجد الصناعة تتركز قرب مصادر الطاقة سواءً كانت طاقة متجددة (كشلالات المياه) أو غير متجددة كالفحم والبترول والغاز، والطاقة كما كانت مطلوبة في القرون الماضية فهي مطلوبة في عصرنا الحاضر لقيام الصناعة وتعد من أهم مدخلات عملية التصنيع.

أهداف التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية:

تطرقنا في الفصول السابقة للفوائد العامة التي يمكن أن يحققها التصنيع، وهنا نحاول أن نناقش الأسباب العديدة التي تدفع الدول النامية للأخذ بأسباب التصنيع، ومن الطبيعي أن تختلف دوافع التصنيع من دولة لأخرى، وإن كنا نستطيع القول إن معظم الدول النامية تسعى عن طريق التصنيع إلى التغلب على بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ويبدو أن هناك أهدافاً أساسية تسعى الدول المختلفة لتحقيقها عبر التصنيع وهي:

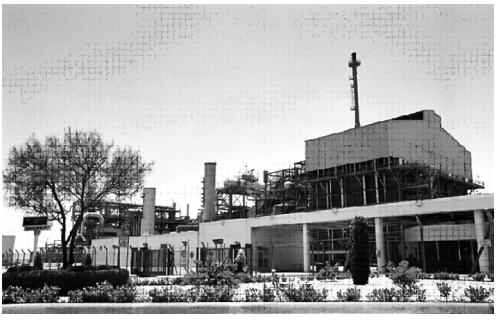

- رفع مستوى معيشة الأفراد.
- زيادة نصيب الفرد من الدخل.
- تحسين ميزان المدفوعات.

obeikandi.com

وبلا شك يوجد أيضاً أهداف أخرى للتصنيع ولكنها أقل انتشاراً ووضوحاً، من ذلك رفع مكانة الدولة داخل النظام العالمي، وذلك بإيجاد اقتصاد صناعي وينطبق ذلك بصفة خاصة على حالات يوغسلافية والأرجنتين والهند والبرازيل.

وعندما تنظر شعوب الدول النامية إلى الدول المتقدمة، تجد التصنيع يمثل جانباً مهماً تعتمد عليه اقتصادياتها حتى يبدو في نظرها مصدر الثراء والقوة والهيمنة الدولية، لذلك قد لا نندهش حين نجد الدول النامية تنظر إلى التصنيع نظرة نقدية بوصفه وسيلة أساسية من وسائل مواجهة التخلف الاقتصادي، ونود في هذا المجال أن نؤكد أن قضية تحويل جماهير الجنس البشري إلى العمل الصناعي لا يمثل حلاً للمشكلة السكانية العالمية، إننا لم نصل بعد إلى مرحلة الإنتاج الوفير للطعام من مواد كيمائية غير حيوانية، كما أن العمال الصناعيين الحاليين يحتاجون أيضاً إلى الطعام، والواقع أن الفائض الاقتصادي الذي تحققه الدول المتقدمة هو الذي يمكنها من شراء احتياجاتها من المواد الغذائية من خارجها، بينما لا تستطيع الدول النامية أن تفعل ذلك بسبب افتقارها إلى هذا الفائض، ويقول الحسيني: «تظل مشكلة باقية وهي أن سكان الدول النامية بحاجة إلى زيادة المنتجات الغذائية، حتى يمكن إطعام الفلاحين والفقراء ومواجهة احتياجات القطاع الصناعي الذي بدأ يتكون في بعضها[15]»، وإذا كانت أهداف التصنيع هذه يمكن تعميمها على سائر الدول النامية فلا بد أن نرى بعض خصائص تلك الأهداف بالنسبة للمملكة العربية السعودية وهي إحدى الدول النامية، ولكي نتحدث عن هذا الجانب لا بد أن نتطرق إلى بعض الحقائق المتعلقة بعملية التصنيع كونها أساساً للنمو والازدهار في المجتمعات، ويشير القصيبي إلى هذه الحقائق كما يلي:

الحقيقة الأولى: الصناعة تمثل يداً سحرية تمس المادة الخام فيقفز سعرها أضعافاً مضاعفة، إن طن الحديد الذي لا يساوي ريالاً يقفز سعره إلى آلاف

(15) السيد الحسيني، الصناعة والمجتمع في أقطار العالم الثالث، مكتبة غريب، التاريخ بدون، ص. 86.

الريالات إذا تحول إلى ساعات في أيدينا، وقطعة الخشب التي لا تكاد تساوي قرشاً يقفز سعرها إلى عدد من الريالات إذا ما تحولت إلى دمية في يد طفل، ورمال الصحراء بعملية تحويلية بسيطة تتحول إلى إسمنت أو أكواب من الزجاج، والأمثلة أكثر من أن تعد على ما يسميه الاقتصاديون بـ (القيمة المضافة).

الحقيقة الثانية: هي القضية السياسية، فلا يمكن لأي دولة أن تكون ذات أثر في مجال السياسة الدولية إلا إذا كانت مدعومة بالقوة العسكرية، والقوة العسكرية لا تتوافر دون قاعدة صناعية.

الحقيقة الثالثة: وهي ذات بعد تاريخي، فلقد ظل الإنسان يحبو في مضمار التقنية حتى اندلاع الثورة الصناعية التي قذفت به إلى مسارات الأفلاك وارتياد الفضاء، ولعل أدق تقسيم للعالم اليوم هو الذي يقوم على الفصل بين مجموعتين من الدول، تلك التي دخلت عصر الصناعة وما بعد الصناعة، وتلك التي لا تزال تعيش عصر المحراث والمغزل اليدوي.

الحقيقة الرابعة: هي تلك الحقيقة ذات البعد الاجتماعي فمع ظهور التصنيع تبرز قيم وأنماط معينة للسلوك، تعدّ في مجموعها إيجابية ونافعة مثل الانضباط والإنجاز واعتزاز المرء بنفسه لأنه يعمل وينتج حيث لا يوجد مكان للخاملين والكسالى[16] في المجتمع الصناعي.

الحقيقة الخامسة: إن الصناعة تفتح مجالات كثيرة ومشروعات متعددة لا يمكن للزراعة أن تحققها، ويقول بكر: «إن توافر السيولة لدى المملكة في الوقت الحاضر لا بد من اغتنام الفرصة لتطوير الصناعة وتنويعها، حيث يرى أن الصناعات البتروكيماوية هي ليست فقط لإنتاج السماد مثل ما تعمل سابك، فهناك عشرات المصانع مثل سابك قد تنتج هذه الصناعة؛ لأنه من الممكن استخلاص الأقمشة والأثاث، وحتى الطعام والأدوية من البترول والبحث العلمي الجاد سيقودنا

(16) غازي عبدالرحمن القصيمي، التنمية وجهاً لوجه، الكتاب العربي السعودي، تهامة، الطبعة الأولى، 1981م، ص 84-83.

إلى طرق كثيرة ولصناعات أخرى قد نجد فيها ميزات نسبية للمملكة، فالتصنيع هو الطريق الوحيد، والصناعة تحتاج في المقام الأول إلى بناء الإنسان فكما قال سبحانه وتعالى: ﴿إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾ أي الشخص القادر على الإنتاج والأمين في أداء عمله ورسالته»[17].

المملكة العربية السعودية وخيار الصناعة:

لعله من حديث العاطفة أن نتحدث عن التصنيع في المملكة منذ خمس وعشرين سنة مضت، ولقد كان تصور قيام صناعة كبيرة في المملكة في ذلك الوقت تصوراً غير واقعي بسبب عدم توافر الظروف الضرورية للانطلاق في هذا الاتجاه، حيث كانت الموارد البشرية المتعلمة والمدربة محدودة كما أن المتطلبات لقطاع الخدمات العامة كانت كبيرة ومتزايدة نتيجة التوسع المستمر في مؤسساته، ولم تكن الموارد المالية الكافية لتطوير التجهيزات الأساسية متوافرة لبناء المستوى الضروري لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونظراً لأن التنمية الصناعية تحتاج إلى موارد مالية ضخمة فقد وجهت الموارد المتوافرة في بداية الأمر إلى الرفع من المستوى الاجتماعي للمواطن بوصف أن هذا الهدف أكثر أهمية من بناء المصانع، ولهذه الأسباب كان النداء الذي رفع في ذلك الوقت «التصنيع مقابل البترول» نداءً سابقاً لأوانه، ولهذه الأسباب أيضاً كانت برامج «المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين)» التصنيعية وتواجه الصعوبات الكبيرة وتتعثّر بها، كما أن العديد من المصانع القائمة آنذاك وهي صناعات متوسطة أو صغيرة ذات أساليب تقنية بدائية، وكانت تواجه الصعوبات وتعمل بطاقة محدودة[18].

وبدأت الصورة تتغير تدريجياً منذ إعلان خطة التنمية الأولى وكان قيام وزارة الصناعة والكهرباء عاملاً أساسياً في معطيات هذا التغير، ليس فقط لأن هذه

(17) بكر عبدالله بكر، جريدة اليوم، العدد 12306 الجمعة 23 فبراير 2007م، ص. 14.

الوزارة المتخصصة طورت قطاع الكهرباء تطويراً جذرياً بما كفل كفاية عرض الطاقة الكهربائية ومصداقيته، وإنما أيضاً بسبب إنشاء الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، وبسبب الدعم والرعاية التي أولتها الوزارة للقطاع الصناعي الناشئ، والعامل الثاني في معطيات هذا التغير كان «إنشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع» وإعطاءهما المرونة والاستقلال والصلاحية لبناء المدينتين الصناعيتين، وفي الخمس والعشرين سنة الماضية طورت جميع التجهيزات الأساسية كالطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية والطيران المدني والموارد المائية والإسكان ونظم العمل والتأمينات الاجتماعية ورعاية الشباب والتعليم الأساسي والجامعي، وغير ذلك من تجهيزات مادية واجتماعية، إضافة إلى أن قطاع الأعمال قد أصبح أكثر انفتاحاً واستيعاباً لتطبيق النظم الإدارية والتقنية، كما شهد هذا القطاع توسعاً من حيث الكم والكيف والتحق ضمن منسوبيه كثيرٌ من المتعلمين والبيروقراطيين وأصحاب الكفاءات من مختلف المستويات والمهن، كما بدأت مؤسسات التمويل بالانتشار وتوسعت شبكة البنوك التجارية من حيث رؤوس الأموال ومن حيث العدد[19].

هذا وقد شهد القطاع الصناعي زيادة في عدد المصانع الحديثة، كما وضع برنامج «سابك» الصناعي موضع التنفيذ، وبدأت عملية الجذب والانجذاب بين الحركة الصناعية في المملكة العربية السعودية وكبار الشركات العالمية في الولايات المتحدة وأوروبة واليابان وكورية والصين وروسية، وأخذت هذه الشركات تلحظ شيئاً فشيئاً المزايا النسبية التي تتوافر في المملكة العربية السعودية، وما ستؤول إليه النهاية من ميزة تنافسية كبيرة للانخفاض المتوقع في تكاليف الإنتاج الصناعي ليس بسبب وفرة التمويل وتوافر خامات أساسية وانخفاض تكاليف الطاقة والتجهيزات الأساسية فقط، وإنما لأسباب أخرى منها الموقع المناسب

(18) محسون جلال – مصدر سابق، ص. 21-22.
(19) المصدر السابق، ص. 23.

للمملكة بين ثلاث أهم قارات في العالم، واتساع الأسواق أفقياً على مستوى العالم العربي ورأسياً لتزايد القوة الشرائية لمواطني دول المنطقة، ولا يعدّ مبالغة أن نقول: «إن هذا وضع لا يوجد له مثيل أو قريب في أي مكان آخر في العالم[20]».

وعلى المستوى الاقتصادي أصبح هناك اقتناع أن الخيار الصناعي هو الخيار الأفضل للمملكة لبناء القاعدة الاقتصادية والإنتاجية وتنويعها، فالمملكة ليست بلداً مكتظاً بسكانه ومن ثم يجب الاستفادة من قواه العاملة في أكثر المجالات إنتاجية، حيث يمتزج رأس المال (الآلات والمعدات) في كثافة رأسمالية كبيرة تضمن ارتفاع الإنتاجية المتوسطة والجدية للعامل ويعني هذا بدوره أن عائد العمل سيكون مرتفعاً، كما أن قوة العمل تتولى أدواراً قيادية بسبب تطبيق تقنيات متطورة، ولا تشكل القطاعات الاقتصادية الأخرى خيارات أفضل وإن كانت تظل ذات فضل[21].

هذا وقد أسهم قطاع البترول في الستين سنة الماضية في توليد النشاط الاقتصادي في المملكة، وقام هذا القطاع باحتلال مكان الصدارة في التاريخ الاقتصادي للمملكة وللمنطقة بصفة عامة، على أن اعتبارات الحكمة الاقتصادية والسياسية تشير إلى اتجاه واحد هو تقليل الاعتماد على هذا القطاع، وتسخير كل الموارد والإمكانيات لتحقيق هذا الهدف وفي الواقع، أن بيت القصيد من التخطيط الاقتصادي في الوقت الحاضر وفي السنوات المقبلة كما يراه جلال «أن يكون التقليل من الاعتماد على هذا القطاع لا أن يكون أحد الخيارات، ولم تكن الجزيرة العربية يوماً أرضاً زراعية ولن تكون المملكة يوماً ما دولة زراعية، ولا يعني هذا نداءً لعدم تنمية الزراعة ولكنه يعني أن تنمية الزراعة لا تهدف إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بقدر ما تهدف إلى تحقيق درجة من الأمن والاستقلال الغذائي[22]».

(20) المصدر السابق – ص 24.
(21) المصدر السابق – ص 25.

Obeikandl.com

ومن الأهداف الخاصة للتصنيع في المملكة العربية السعودية ما يلي:

1. نقل التقنية المتقدمة إلى المملكة العربية السعودية وتوطينها وذلك عبر الصناعات التحويلية والصناعات البتروكيماوية والصناعات الهندسية والميكانيكية.

2. تشجيع القاعدة التصديرية للمنتجات السعودية وتوسيعها.

3. العمل على تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق عملية التصنيع والاستفادة الكبيرة من المزايا النسبية التي تتوافر في المملكة.

4. تحقيق الاستقلالية الاقتصادية في مجالات الاستهلاك والإنتاج والصناعات التقنية والخدمات.

5. العمل على تكامل القطاعات الصناعية والإنتاجية وسعودتها وإمكانية تخفيض الاعتماد على الاستيراد.

(22) المصدر السابق – ص. 25.

6. العمل على تحقيق أكبر عائد من الاستثمارات في المجالات الصناعية مما يشجع على تنمية رؤوس الأموال وتنمية الادخار والاستثمار.

7. رفع الوعي الصناعي لدى المواطنين وتمكينهم من استيعاب العملية الصناعية بما تشمله من تغيير في السلوك وقبول قيم جديدة مثل: الانضباطية واحترام الوقت والمثابرة والاعتماد على النفس في تحقيق الحراك الاجتماعي.

8. تشجيع الاستثمار الأجنبي الذي بدوره يغني عملية نقل التقنية وفتح مجالات استثمارية جديدة وخلق فرص وظيفية للمواطنين.

الإعداد للتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية:

لعل السنوات التي تلت توحيد المملكة لم تشهد أي تطور ملحوظ في مجال التجارة والصناعة، حيث عمل الناس في اتجاه تجاري تقليدي ذي مردود محدود، وكانت الصناعة ليست بأحسن حال فقد كان النشاط الصناعي منصباً على الحرف اليدوية، وقد تسبب في ذلك الوقت طول المسافات الجغرافية من ناحية، وانعدام وسائل النقل من ناحية أخرى، إلى جعل كل قطر يتقوقع في محيطه الاجتماعي المحلي، ويتكيف مع ما لديه من موارد بسيطة ومنتجات محدودة، ولقد أودع الله سبحانه وتعالى الموارد الطبيعية في جوف الأرض وعلى مسطحاتها لكي يتم استغلالها فيما يعود على البشر بالخير والرفاه، والحياة والصناعة، والإرث التاريخي وغير ذلك.

شكلت الحرف المنتشرة في شبه الجزيرة العربية البداية للصناعة التقليدية خاصة في المملكة العربية السعودية، ولقد كانت الحرف تنسب إلى أسماء الأقطار التي تنتجها فمثلاً توجد صناعة السجاد في المناطق الشمالية من المملكة حيث تتوافر الماشية، وصناعة السفن كانت متمركزة على الساحل الشرقي والغربي، أما المواد الأساسية لتلك الحرف فإنها تستورد من الخارج إذا لم تكن

متوافرة محلياً، أما صناعة الطوب والأعمال الحديدية فقد كانت موجودة في منطقة جبال السروات حيث توجد الموارد الطبيعية لهذه الأعمال.

إن التنمية الصناعية كانت معتمدة على العوامل التقليدية التي كانت تشتمل على المواد وقوى العمل، والأرض، والسكان الذين هم بحاجة إلى هذه المنتجات التي لم تكن تختلف عن المنتجات الصناعية الحديثة على الرغم من عدم وجود الوسائل التكنولوجية الحديثة التي نجدها في العصر الحاضر، وكذلك وسائل النقل الحديثة التي تنقل المنتجات من قطر إلى آخر والتي سهلت الاستيراد والتصدير بين الدول جميعها.

وفي هذه المقدمة سوف نستعرض الصناعات الحرفية التي كانت منتشرة في مختلف أنحاء المملكة التي كانت تمارس على نطاق ضيق، وذلك للحفاظ على الإرث الثقافي والاجتماعي لهذه الأنشطة.

الصناعات الحرفية الموجودة في المنطقة الوسطى:

لم تكن الحرف في المنطقة الوسطى منتشرة كما هي الحال بالنسبة للمناطق الأخرى من المملكة، وذلك لعدم وجود الموارد الأساسية المطلوبة لهذه الحرف من ناحية، ولعدم استقرار الناس بالإضافة إلى أن الأفراد يرغبون العمل في مجال الزراعة وتربية الماشية، وكان الناس في هذه المنطقة ينظرون بدونية للعمل الصناعي وأنهم لا شأن لهم به، وعلى الرغم من هذا الشعور إلا أنه كانت توجد بعض الحرف التي يحتاج الأفراد إلى منتجاتها مثل: صناعة الملابس والحدادة والنجارة وكذلك المنتجات الفخارية، إضافة إلى ذلك فقد كانت توجد صناعات

حرفية أخرى مثل: الدباغة، وعمل البسط، والغزل والأحذية والقرب والدلاء والخيام، وشداد الجمال وأوعية حفظ المؤن.

الصناعات الحرفية الموجودة في المنطقة الجنوبية:

كانت الحرف مزدهرة في جنوب المملكة العربية السعودية في الماضي، وذلك لأسباب عدة مثل توافر الموارد المعدنية والمعدات المطلوبة للزراعة التي كانت موجودة بكثرة، إضافة إلى ذلك وجود المنطقة بالقرب من المنافذ البحرية إلى إفريقية وعلى طرق التجارة البحرية إلى الهند حيث استيراد الأخشاب، وكانت توجد صناعات حرفية أخرى مثل دبغ الجلود وعمل الأحذية، والقرب التي كانت تصدر إلى منطقة الحجاز، كما أن المنطقة كانت مشهورة بالصناعات التقليدية للأقمشة والملابس والحرير والقطن والملابس الصوفية، كما تشتهر أيضاً بالصناعات الحديدية مثل الخناجر والسيوف والأواني الخزفية، وقد انتشرت في تلك المنطقة أيضاً صناعة القطران بالإضافة إلى صياغة الذهب والفضة والحلي وصناعة الكنكري وطحن الحبوب وأواني الطبخ والدلال (الأباريق) والفناجين.

الصناعات الحرفية الموجودة في المنطقة الغربية:

تنتشر العديد من الحرف في غرب المملكة العربية السعودية وذلك للتكوين الجغرافي والظروف الخاصة بالمنطقة، كصناعة السيوف والرماح التي كانت منتشرة في نطاق واسع خاصةً في مكة المكرمة والمدينة المنورة، ولوجود مناجم الذهب في المنطقة فقد انتشرت صياغة الذهب والحلي بجميع أنواعها بصفة خاصة في مكة والمدينة والطائف، إضافة إلى ذلك توجد دباغة الجلود وصناعة أدوات الطبخ كما توجد صناعة قطع الأحجار، ومعالجتها للاستعمال في المباني و صناعة الفخار لحفظ الماء، كما أن المنطقة تشتهر بصناعة الخوص والملابس، أما صناعة السفن فقد ازدهرت في كل من جدة وينبع على البحر الأحمر على أن الأخشاب المطلوبة لصناعة السفن كانت تستورد من الخارج.

الصناعات التقليدية الموجودة في المنطقة الشمالية:

تشتهر المنطقة الشمالية بصناعة السجاد ويعرف بعض السجاد (بالسجاد الجوفي[23]) ويرجع السبب في ذلك إلى وجود أعداد كبيرة من الماشية في تلك المنطقة، كما يوجد في المنطقة حرف وصناعات تقليدية أخرى مثل: الأعمال الخشبية، وصناعة الصوف، والقطن والأقمشة والجلود، كما انتشرت صناعات أخرى مثل: صناعة السيوف والخناجر والسكاكين، والمسدسات والمحاريث والأوعية الحجرية والغزل، وشداد الجمال، كما توجد صناعات تعتمد على سعف النخيل.

الصناعات التقليدية في المنطقة الشرقية:

على الرغم من ندرة الموارد في المنطقة فقد انتعشت في مجال التجارة حيث قربها من شبه القارة الهندية، ولقد كانت العلاقات التجارية بين سكان المنطقة والهنود لها تأثيرات على تطور الاقتصاد، وعلى هذا الأساس فإننا نجد العديد من رجال الأعمال من المنطقة قد استقروا في الهند، كما أن صناعة السفن والقوارب قد جلبت من الهند، ويوجد بجانب صناعة السفن، بعض الحرف مثل صناعة الأثاث والأسرة الخشبية والأقفاص والفخار وصيد السمك.

الصناعة منذ عهد الملك عبدالعزيز حتى الوقت الحاضر:

بعد توحيد المملكة بدأ الملك عبدالعزيز يفكر في تنمية موارد الوطن المالية والاقتصادية، بالإضافة إلى الاتجاه في إمكانية استخراج المعادن والبترول، وقد أصدر أمراً ملكياً بالتنقيب عن مناجم جبال الحجاز وهذا الامتياز قد أعطي إلى شركة أمريكية تدعى American Smelting and Fing كما أنشئت شركة أخرى في سنة 1934م، تدعى الشركة السعودية لاتحاد التعدين، وقد أعطيت هذه الشركة امتياز التنقيب واستخراج الذهب في الحجاز باستثناء خيبر ومكة والمدينة.

(23) وزارة الصناعة والكهرباء – تطور الصناعة في مئة عام 1319-1419هـ، الرياض 1419هـ، ص 26.

openkanal.com

أما عن البترول فإنه يرجع الاهتمام به منذ عام 1932م عندما وقّع الملك عبدالعزيز أول اتفاقية للتنقيب عن البترول مع شركة بريطانية في منطقة مساحتها 30 ألف كيلو متر مربع في منطقة الاحساء، وقد ألغيت هذه الاتفاقية بعد أربع سنوات حيث لم تنفذ الشركة التزاماتها المطلوبة.

ومع بداية الدراسات الجيولوجية في شبه الجزيرة العربية سنة 1935م، استطاعت شركة ستاندرد أويل أف كاليفورنية أن تحصل على حق الامتياز للتنقيب عن البترول على الساحل الشرقي من المنطقة الشرقية، وقد تشجعت الشركة لهذه الاتفاقية عندما اكتشف البترول في البحرين عام 1351هـ - 1932م، وفي عام 1352هـ - 1933م وقعت اتفاقية منحت الشركة نفسها الامتياز للتنقيب عن البترول في منطقة تبلغ مساحتها 919.450 كيلومتراً مربعاً وهذه تقريباً تشمل جميع المنطقة الشرقية ولمدة ستين عاماً.

وفي العام نفسه 1933م بدأت الشركة التنقيب الفعلي عن البترول حيث اكتشف أول بئر بترول فيما يعرف بقبة الدمام، وفي العام 1936م عقدت اتفاق مشاركة بين شركة تكساس أويل وشركة ستاندرد أويل أُوف كاليفورنية العربية التي كانت تنقب في منطقة امتياز شركة (CASOC)، التي كانت تكساس تملك (50%) من أسهم الشركة، وفي شهر محرم 1357هـ - مارس 1937م اكتشف البترول بكميات ضخمة من بئر الدمام رقم (7) الذي كان بعمق (1441) متر[24].

ولقد أبرمت اتفاقية أخرى في 31 مايو 1939م ملحقة بالاتفاقية لعام 1933م بموجبها تمكنت الشركة من التنقيب عن البترول في مساحة إضافية قدرها (307.174) كيلو متراً مربعاً، وتشمل أيضاً حصة المملكة من المنطقة المحايدة بين المملكة والكويت والعراق.

وفي عام 1940م وجد البترول في كل من أبو حدرية وأبقيق ولكن بداية الحرب العالمية الثانية في 1939م أوقفت التنقيب، وأدى ذلك أيضاً إلى مغادرة الخبراء الأجانب المملكة إلى أوطانهم.

(24) المصدر السابق - ص 29.

وفي شهر يناير عام 1944م تغير اسم شركة (CASSOC) إلى شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو)، وفي سنة 1948م انضمت شركتان إلى ملكية أرامكو، وهما كل من شركة ستاندرد أويل أُوف نيوجرسي وشركة سكوفي فيكون موبيل كومباني.

وفي سنة 1984م أبرمت اتفاقية بين أرامكو والمملكة العربية السعودية بموجبها تتنازل أرامكو عن التنقيب في المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية، وفي عام 1949م أبرمت المملكة العربية السعودية مع شركة وسترن باسيفيك أويل كومباني (Getty Oil) حيث بموجبها تقوم هذه الشركة بالتنقيب عن البترول في المنطقة المحايدة والمنطقة المغمورة لمسافة (6) أميال على طول الشاطئ، وتأخذ المملكة نصف البترول المنتج من تلك المنطقة المحايدة، وفي ديسمبر 1957م أبرمت اتفاقية أخرى تقوم بموجبها شركة الزيت العربية المحدودة بالتنقيب عن البترول في جميع المناطق المغمورة من المنطقة المحايدة ويكون نصيب المملكة (50%) من الأرباح والضرائب.

وقد بدأت كل الشركات التنقيب بصورة جدية عن البترول في مناطق امتيازاتها، وفي بداية السبعينيات أصبح إنتاج المملكة من البترول يزداد تدريجياً بسبب انخفاض إنتاج الولايات المتحدة من جانب، والزيادة في الاستهلاك في الولايات المتحدة من البترول من جانب آخر، وقد صاحب ذلك أيضاً زيادة القدرة التنقيبية في الدول الصناعية المختلفة التي أدت إلى زيادة في الطلب على البترول حتى وصل معدل الإنتاج ما يساوي (2627) مليون برميل في العام 1980م[25].

وقد انخفض معدل إنتاج الزيت في المملكة في النصف الأول من الثمانينيات حيث وصل إلى أقل من 1.2 بليون برميل في 1985 بمعدل انخفاض قدره (7%) من 1979-1985م، وقد كان وراء هذا الانخفاض عدد من الأسباب مثل:

(25) وزارة الصناعة والكهرباء – المصدر السابق، ص 31.

1) التوسع في إنتاج مواد الكربونات في الدول المتقدمة.

2) ترشيد استهلاك الطاقة في كثير من الدول عام 1973م.

3) السياسات التقويضية الداعية إلى عدم الاعتماد على الزيت، التي أدت إلى انخفاض قدره (3.5%) في المدة الواقعة بين 1979 - 1985م.

4) الكفة المرجحة إلى تقليل الإنتاج في منظمة أوبك في عام 1982م.

إلا أن الأحوال قد تحسنت تدريجياً في النصف الثاني من الثمانينيات عندما تخلت المملكة عن دورها الترجيحي في عام 1985م، حيث ارتفع الإنتاج في تلك المدة إلى بليوني برميل في 1988[26].

لقد تحدثنا بإسهاب عن الزيت حيث إنه يعدّ حجر الأساس في تقدم الصناعة الحديثة في المملكة الذي عجّل من سرعة عجلة النمو في المجتمع، حيث بدأ يتغير من مجتمع قبلي تقليدي إلى مجتمع أكثر نمواً واستقراراً، وهذا لا يعني بالطبع عدم وجود صناعات أِناء العقود التسعة من توحيد المملكة، حيث قال الملك عبدالعزيز عن السياسات العامة للتطوير: «نحن سوف نضحي بأنفسنا لإسعاد الوطن وحمايته، ويقول أنا فخور بأن أقول إن الخطة تتمسك بالتعليمات الإسلامية، وإنني أرى أن من واجبي أن أنهض بالجزيرة العربية والعمل على جعلها في مصاف الدول المتقدمة وعن طريق تمسكنا بتعاليم الدين الإسلامي[27]»

ويمكن القول: إن نظرة الملك عبدالعزيز إلى الحضارات الحديثة كانت نظرة إيجابية، وفي حديثه مع الزوار الأجانب خاصةً الغربيين حيث أظهر حكمة وبعد نظر في اختيار الأفضل للمملكة،

(26) المصدر السابق – ص. 31.
(27) المصدر السابق – ص. 32.

وبذلك يقول: «نحن فخورون بأن نضحي بأنفسنا من أجل الوطن والتمسك بتعاليم الإسلام المرنة، وإن من واجبي أن أطور المملكة العربية السعودية وأن أعمل منها مجتمعاً متطوراً، وإنني لا أمانع أن نأخذ من الآخرين ما هو حسن وجيد لوطننا[28]»

وفي تقرير عام عن التنمية الصناعية في المملكة صادر من المجلس الأعلى للتخطيط في 1961م، كان يوجد العديد من الصناعات التي أقامها الملك عبدالعزيز في أواخر أيامه، وكان من أهم هذه المصانع مصنع كسوة الكعبة الذي تم تأسيسه في 1346هـ، وبانقضاء السبعين سنة أصبح المصنع يستخدم أعلى المستويات الآلية والتقنية. الجدول الآتي يوضح بعض المصانع والورش التي أنشئت آنذاك.

الجدول رقم (13)

الأنشطة الصناعية في مناطق المملكة

النشاط الصناعي	عدد المصانع[29]		
	المنطقة الغربية	المنطقة الوسطى	المنطقة الشرقية
أعمال البناء والطوب	1	1	
الأعمال الفخارية	3		
الطوب المجوف	81	40	52
الإسمنت	1		
أفران الجير	2	1	

(28) المصدر السابق – ص. 32.
(29) مجلة التضامن الإسلامي –الجزء السابع– محرم 1408هـ، ص. 54.

obeikandl.com

أفران الجبس		1	
المواسير الإسمنتية	6	2	6
القرميط والرخام	19	16	14
المواد الفولاذية للبناء	11	8	13
صهر الحديد	3		2
معدات الورش	22	8	15
المعدات النحاسية		1	1
المسامير	1	1	
أواني القصدير	1		
مواد الألمنيوم	1		
المواد الحديدية	1		
ورشات إصلاح السيارات	25	15	
معالجة إطارات السيارات	2		
معالجة هياكل السيارات	3	2	2
مواد التظليل عن أشعة الشمس	1		2
إنشاء الهناجر	23	14	15
القوارب	1		
الأثاث المنزلي	7		2
الأثاث المعدني	4		1
المخابز الأوتوماتيكية	4	1	1
تصنيع المعكرونة	1		

obeikandl.com

الحلويات	7		
تعليب التمور	1		1
دباغة الجلود	5		20
المشروبات الغازية	6	6	3
الثلج	18	8	13
الملابس			25
الأحذية	1		1
الصابون	1		
أكياس الورق	1		1
الأشكال البلاستيكية	1		
البرسلان	23		20
الكبريت		1	
المجموع	288	126	210

ويتضح من الجدول أعلاه أن أغلب تلك المصانع قد تأسست في المدة بين 1945-1960م، كما أن الجدول لم يشمل المنطقة الجنوبية؛ بل ركز على منطقة الرياض وجدة والدمام إضافة إلى أن الجدول لم يتضمن أياً من صناعات البترول والصناعات المعتمدة عليه، وقد وضع الملك المؤسس حجر الأساس للتنمية التي وضعت المملكة على الطريق الصحيح للمضي قدماً للنمو والازدهار، وعبر جهوده فقد بدت الطريق معبدة لإنشاء صناعات حديثة عبر المعاهدات والاتفاقيات، التي أبرمت مع الشركات المتقدمة في العالم الغربي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانية، ولقد كان المؤسس حريصاً على الحصول منهم على الخبرة عن طريق دعوة الخبراء والباحثين والمستشارين

obeikandl.com

لدراسة أحوال المملكة، وتقديم التقارير عن مجال التنمية فيها، ولقد كان من نتائج هذه الجهود أن برزت الصناعات الحديثة المتقدمة التي نمت وازدهرت، وكان من أهم أهدافها ما يأتي:

1) زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع متعددة بتكاليف معقولة تجعل منها قادرة على المنافسة على المستوى المحلي والخارجي.

2) الاستفادة من الطاقة الرخيصة والمتوافرة بكثرة من البترول ومشتقاته، وتنمية الجانب الزراعي والمناجم وصيد الأسماك وذلك لتحقيق قاعدة صناعية متعددة.

3) تشجيع مشاركة القطاع الخاص في مجالات الصناعة والإنتاج

4) تعميق الصلة مع التقنية العالمية الحديثة والتوسع فيها.

5) التوسع الصناعي المتوازن في مختلف مناطق المملكة

6) الرفع من مستوى الإنتاجية في القطاع الصناعي عبر إقامة العديد من المصانع وبطاقة إنتاجية عالية.

7) التقليل من الاعتماد على العمالة الأجنبية عبر التعليم وتطبيق مبدأ التدريب على رأس العمل.

8) زيادة التعاون والاندماج بين المرافق الصناعية الموجودة

السياسة الصناعية والعوامل التحفيزية:

لأهمية تحقيق التنمية القصوى من الصناعة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين، ولكي تهيئ الوزارات والمرافق الحكومية ورجال الأعمال في داخل المملكة وخارجها عن سياساتها الصناعية التنموية، فقد قامت الدولة عام 1974 بإعلان أهم المبادئ التي ترتكز عليها التنمية الصناعية التي تضمنت الآتي:

1 تهدف الدولة إلى تشجيع القاعدة الإنتاجية والصناعية وتوسيعها والتي

obeikandl.com

تشمل كذلك، الناحية الزراعية وذلك للإسهام في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة والعمل، كما اهتمت الدولة بوضع الخطة التي من شأنها زيادة الدخل من ناحية وتقليص الآثار من الاقتصاد الخارجي – الذي يشكل عقبات على المستوى المحلي– من ناحية أخرى إضافة إلى رغبة الدولة في توسيع قاعدة الفرص لزيادة القدرات الفنية للمواطنين.

2 نظراً لأن اقتصاد المملكة يعتمد على المنافسة الحرة بين القطاع التجاري والصناعي، فالدولة ترى أن تطور الاقتصاد لا بد له من إسهام القطاع الخاص وإعطائه المحفزات والمسؤوليات لإنشاء المشروعات الصناعية، وعليه فإن رجال الأعمال والمغامرين الذين يؤمنون بالمخاطرة والربح والخسارة وجدوا أنفسهم مدفوعين للسعي وراء الربح، والمشاركة في مساعدة غير محدودة من جانب الدولة، كما أن الدولة ترى أهمية مشاركة القطاع الخاص في إقامة المشروعات العملاقة التي قد يتعذر على القطاع الخاص إقامتها بمفرده.

3 تأخذ الدولة بعين الاعتبار المنافسة التي من شأنها إعطاء المستهلك فرصة للانتقاء والاختيار من المواد المنتجة محلياً، كما أن الدولة تنظر إلى المنافسة بأنها أفضل الأساليب التي تجيب عن متطلبات السوق، حيث إن المنافسة تؤكد على حسن المنتج والسعر المعقول الذي يخدم كلاً من المستهلك والمنتج، كما أن الدولة توفّر الحماية المطلوبة للمنتج من المنافسة الخارجية.

4 توفّر الدولة للمستثمرين في مجال التنمية الصناعية المعلومات جميعها التي تساعدهم على تحديد السلع التي يرغبون في إنتاجها، وتنفيذ عملية التنسيق للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، وسوف تقوم الدولة من وقت لآخر على إطلاع أصحاب رؤوس الأموال على

الدراسات الاقتصادية والصناعية ذات الجدوى، لكي تساعدهم على اتخاذ القرار في أخذ المبادرات في المشاركة في تنفيذ تلك المشروعات، كما أن الدولة تمد المستثمرين بكل التسهيلات الإدارية والتقنية.

5 تشجع الدولة رجال الأعمال للاستثمار في المشروعات المفيدة للاقتصاد الوطني وهي بذلك مستعدة لتقديم المساعدات المالية لكل القطاع الصناعي، وهذا بطبيعة الحال يرمي إلى أن تكون تلك المشروعات مربحة ومشجعة لرجال الأعمال للمشاركة فيها.

أما المحفزات للتنمية الصناعية ولرجال الأعمال، فتتضمن ما يلي:

أ. تقديم القروض بشروط ميسرة

ب. المساعدات لرجال الأعمال لإنشاء الشركات الصناعية

ت. المساعدة في التشغيل من حيث النواحي التقنية والإدارية والمالية

ث. الإعفاء من الضرائب الجمركية للآلات والمواد الأولية

ج. الإعفاء من ضرائب الأرباح بالنسبة للشركاء من الشركات الأجنبية

ح. تعطى الأولوية للمنتجات الوطنية في حالة الطلبات الحكومية

خ. وضع الأسس للضرائب الجمركية على المنتجات المستوردة، وذلك حماية للصناعة الوطنية.

د. تزويد المستثمرين بالأراضي لإقامة المشروعات في المدن الصناعية

ذ. توفير الدعم المالي لتقديم برامج التدريب للعمالة السعودية

ر. المساعدة في عملية تصدير المنتجات المحلية

6 تقديم المساعدات للصناعة وتوفير المناخ المناسب للاستثمار في مختلف المشروعات، كما أن الدولة تمنح التراخيص للمشروعات

openkanal.com

الصناعية التي يتعدى حجمها الصناعي والإنتاجي ما تتطلبه اللوائح لذلك الترخيص، وعلى أي حال فإن الترخيص متاح للجميع إلا في الحالات التي تكون المشروعات غير مجدية أو تتعارض مع الأمور ذات التأثير السلبي بالاقتصاد الوطني أو بالاهتمامات الوطنية العليا.

7 إذا رأت الدولة أهمية قيامها بتأسيس مشروعات صناعية فإنها ستطلب من القطاع الخاص أن يشارك في تلك المشروعات.

8 سوف تلتزم الدولة ما أمكنها بتطبيق أي تحديدات لأسعار السلع، ولن تلجأ إلى ذلك إلا في حالة أن المنافسة لا تلعب دوراً في تحقيق استقرار السوق.

9 تقدر الدولة أهمية ترك الحرية لمجتمع رجال الأعمال في المجالات الصناعية لاختيار الموارد الاقتصادية واستعمالها وإدارتها، وذلك لإتاحة الفرصة لهم للمشاركة من ناحية ولتحقيق أعلى نسبة من الأرباح من ناحية أخرى.

10 ترحب الدولة في الاستثمار الأجنبي والخبرة الأجنبية للمشاركة في تطوير المشروعات بالتعاون مع رجال الأعمال السعوديين، وهي بذلك تقدر أهمية مشاركة الخبرة والاستثمار الأجنبي للاقتصاد الوطني.

11 توفّر الدولة الخدمات العامة المطلوبة للتنمية الصناعية التي توفّر المناخ المشجع لتأسيس المشروعات من جانب القطاع الخاص.

وقد عززت هذه السياسات الصناعية بخطط تنموية خمسية لمدة لا تقل عن ثلاثين سنة، التي بدأت تأخذ بالمملكة من دولة معتمدة على إنتاج البترول فقط إلى دولة مشاركة في الاقتصاد العالي عبر صناعات ومنتجات مختلفة، وقد تحقق ذلك عبر مشاركة فعالة للقطاع الخاص بمساعدة غير محدودة من وزارة التجارة والصناعة، كما أن الدولة قد نجحت في إنشاء مدن صناعية كاملة البنى

التحتية، ومما أدى إلى نجاح هذه العملية التنموية في مجال الصناعة وغيرها وجود بنية مناسبة من ناحية، ونظام سياسي مستقر من ناحية أخرى، الأمر الذي شجع على اجتذاب الاستثمار والخبرة الأجنبية لكي تعمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص في المملكة.

التطور الصناعي في المملكة العربية السعودية:

حقق القطاع الصناعي في المملكة ا لعربية السعودية تطوراً ملحوظاً في الأربعين سنة الماضية، ويعود ذلك التطور إلى الخطط التنموية المختلفة التي تمازجت مع الإستراتيجيات لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني عبر التشجيع الصناعي على مختلف أنواعه وأحجامه خاصة الصناعات البتروكيمائية، ولقد كان لهذا التوجه آثاره الإيجابية على زيادة الإنتاج المحلي من ناحية، وتوفير مئات الآلاف من الفرص الوظيفية من ناحية أخرى، كما أن هذا التوجه في هذه الصناعات قد أسهم في زيادة قدرة المملكة على التصدير، وساعد كذلك على تأمين متطلبات السوق المحلية من هذه الصناعات التحويلية.

وتقدر القيمة المضافة التي توافرت سنة 2005م، عبر هذه الصناعات بما يزيد على (86.3) مليار ريال أي بنسبة (11.2%) من الناتج القومي، ولعل ما يلفت النظر إلى هذه الزيادة هو مقارنتها بما كانت عليه هذه القيمة المضافة للقطاع الصناعي في عام 1970م، التي كانت (0.04) مليار ريال التي أصبحت في عام 2005م، (25.9) مليار ريال، وإن الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية قدر في سنة 2005م بـ (59.4%) مقارنة بـ (0.7%) في عام 1970م.

أهداف التنمية الصناعية:

إن الحديث عن التنمية الصناعية يستدعي تعريفاً للتصنيع الذي يعّرف على أنه «عملية استخدام التقنيات الحديثة، خاصة الآلات واستخدام وسائل الإنتاج

(30) عبدالوهاب الأمين وفريد بشير طاهر – مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، المنامة، 2006م، ص. 167.

ذات الكثافة الرأسمالية العالية في إنتاج سلع مختلفة»[30] حيث يعدّ المجتمع أكثر تحولاً إلى التصنيع كلما زادت نسبة الإنتاج الصناعي في الناتج الإجمالي، وكلما زادت نسبة العاملين في القطاع الصناعي من إجمالي القوى العاملة، قل الاعتماد على العمالة الأجنبية، كما يعدّ معدل استهلاك الطاقة وإنتاج الصلب من المؤشرات العامة للدلالة على مستوى التصنيع في المجتمع.

وعندما انتهجت المملكة العربية السعودية سياسة التصنيع فهي بذلك لم تفكر بهذه العملية لمجرد زيادة الإنتاج الصناعي، ولكنها ترمي إلى الآثار الأخرى التي تحدث تحولات كبيرة في المجتمع، حيث يؤدي إنشاء المصانع إلى زيادة الطلب على العمال، ومن ثم تشجيع الهجرة من الأرياف إلى المدن بحثاً عن فرص العمل في القطاعين الصناعي والخدمي، كما تؤدي عملية التصنيع إلى زيادة معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة وزيادة دورها في النشاط الاقتصادي وتحسين مركزها الاجتماعي، كما يؤدي التصنيع في المناطق الريفية في المملكة إلى تنمية تلك المناطق والنهوض بالمستوى المعيشي لسكانها، لما يحدثه التصنيع من خلق فرص العمل وزيادة الدخل ،بالإضافة إلى ما يستحدثه من خدمات الطرق والمواصلات والطاقة الكهربائية والمياه الصالحة للشرب، أما عن أهداف التصنيع التي رسمتها المملكة فهي أهداف اقتصادية وغير اقتصادية من أهم هذه الأهداف:

أولاً: زيادة مستوى الدخل الفردي.

ثانياً: زيادة فرص الاختيار في النشاط الإنتاجي.

ثالثاً : تنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية.

رابعاً: حماية الأمن القومي.

خامساً: توزيع الثروة بأسلوب أكثر عدالة.

obeikandl.com

سادساً: خفض نسبة البطالة بين الشباب.

1) زيادة مستوى الدخل الفردي

اعتمدت المملكة على التنمية الصناعية التي تهدف عن طريقها إلى زيادة مستوى الدخل الفردي، حيث إن الأغلبية العظمى من السكان في المملكة كانت تعمل في الزراعة التي تتسم بانخفاض الإنتاجية الذي ترتب عليه انخفاض في مستوى معيشة الأفراد وانتشار الفقر وغير ذلك من مظاهر التخلف على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك فإنها ترى بأن التصنيع يشكل تحدياً للنظم الاجتماعية التقليدية، ويؤدي إلى التطور التقني وخلق فرص عمل واسعة وزيادة الإنتاج وارتفاع مستوى الدخل الفردي وتحسين مستوى معيشة السكان، ولقد كانت الدولة تهدف أيضاً من المجال إلى اتساع رقعة المناطق الحضرية، وإنشاء شبكات الطرق الحديثة وزيادة الطلب على الطاقة وزيادة استخدام الأجهزة الكهربائية المنزلية وزيادة استعمال السيارات الخاصة وغير ذلك من مظاهر ارتفاع مستوى المعيشة.

2) زيادة فرص الاختيار:

تتعدد فرص الاختيار في المجتمع الصناعي عنه في المجتمع الزراعي التقليدي خاصة اختيار فرص العمل، كما أن التصنيع يؤدي بطبيعة الحال إلى التخصص والإنتاج بهدف التسويق سواءً في الأسواق المحلية أو لأغراض التصدير، كذلك يسهم التصنيع في تغيير الأنماط الاستهلاكية عبر إنتاج العديد من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات في المجتمع الصناعي تتنافس عن طريق الإعلان والدعاية لتقديم أفضل المنتجات والخدمات، مما يتيح للفرد اختيارات أوسع لإشباع رغباته في اختيار المنتج الأكثر مناسبة لقدرته الشرائية

من ناحية، والأفضل للاستعمال من حيث الجودة من ناحية أخرى، وإذا افترضنا أن عملية التصنيع في أي مجتمع من شأنها رفع دخول الأفراد فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، ومن ثَمّ يؤدي ذلك إلى اتساع حجم السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل المتاحة في القطاعين الصناعي والخدمي.

3) تنوع مصادر الدخل:

سعت برامج التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق هدف أساسي وهو تنويع مصادر الدخل، حيث إن التصنيع يؤدي إلى تراكم المعرفة والمهارات التقنية كما يدعم الثقة بالنفس لإنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وذلك بهدف التخلص من التخلف والتبعية للخارج، وعليه فإن المملكة قد انتهجت في سياستها لتنويع مصادر الدخل القومي سواءً عبر الصناعات التحويلية لمادة البترول الخام أو إلى مساعدة القطاع الخاص بتبني مشروعات صناعية وخدمية أخرى، والخروج عن دائرة الفخ الاقتصادي الذي يدعو إلى الاستمرار في تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة واستيراد السلع الجاهزة بأسعار مرتفعة.

4) حماية الأمن القومي:

إن الأمن القومي يعدّ ركيزة التطور والتقدم لأي مجتمع حيث من شأنه تأمين الاستقرار السياسي الذي يخلق بيئة خصبة للاستثمار المحلي والأجنبي في المجتمع، وعليه فإن التوجه إلى التصنيع من شأنه أن يرفع من الدخل القومي للدولة المصنعة، ويمكّنها من المضي في عملية التصنيع في مجالاته كافة ومنها العسكرية من ناحية، ومن توفير القدرة

الشرائية للمعدات العسكرية والدفاعية من ناحية أخرى.

5) توزيع الثروة بأسلوب أكثر عدالة:

ترى الدولة أنه من الضروري أن تكون الثروة موزعة على الأفراد بأسلوب عادل يستطيع عن طريقه الفرد تحسين مستوى معيشته والرفع من مستوى أفراد عائلته من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فعليه فإن من أهداف التصنيع توزيع الثروة بأساليب أكثر عدالة، حيث إن عملية التصنيع تحتاج إلى العديد من الموارد البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً من حيث التخصصات والتدريب والمهارات، وعليه فإن هذه الموارد البشرية المؤهلة ستجد طريقها إلى آلاف الفرص الوظيفية في مجال الصناعة بمردود مالي مجزي، مما يبعث الطمأنينة في نفوسهم وتزداد حصصهم من الدخل القومي.

6) خفض نسبة البطالة بين الشباب:

ومن الأهداف الملحة لعملية التصنيع في المملكة العربية السعودية خفض نسبة البطالة بين الشباب التي تقدر بـ (9.6%)[31]، وقد يكون هذا الهدف من الأهداف غير المباشرة حيث إن عملية التصنيع تحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة سواءً من خريجي الجامعات أو الكليات أو مراكز التعليم الفني والتدريب المهني، حيث سيوجد المتخرجون من هذه المؤسسات المؤهلون بالإعداد الجيد المطلوب للصناعة وسوق العمل في مختلف الوظائف في المنشآت الصناعية والخدمية، الأمر الذي يساعد الدولة على خفض نسبة البطالة من صفوف الشباب من جهة، ويرى الشباب أنفسهم أنهم مسهمون في النشاط الاقتصادي مما يحقق لهم

(31) مسفر علي القحطاني – 12 مليون من الشباب في المملكة، جريدة اليوم، العدد 12369، 10ربيع الثاني 1428هـ ص. 13.

obeikandl.com

الثقة بالنفس والعيش بكرامة من جهة أخرى.

العوامل المساعدة على التصنيع:

تعتمد أي تنمية صناعية على عدد من العوامل ومن أهمها:

1) توافر المواد الخام والموارد الطبيعية

2) توافر البنى التحتية للاقتصاد القومي

3) الإصلاحات الاقتصادية

4) الاستقرار السياسي

أولاً : توافر المواد الخام والموارد الطبيعية:

تتمتع المملكة العربية السعودية بثروات طبيعية كثيرة أهمها البترول والغاز اللذين شكلا الركيزة الأساسية لاقتصاد البلاد منذ تأسيسها، بالإضافة إلى ذلك فإن المملكة لديها موارد طبيعية أخرى مثل وجود المعادن المختلفة التي شكلت لها شركة وطنية خاصة (معادن) لإبرام الاتفاقيات، وتكوين الشراكة بينها وبين الشركات الوطنية والأجنبية لاستخراج تلك المعادن واستغلالها لزيادة الدخل الوطني، يضاف إلى ذلك فإن المملكة لديها ثروات طبيعية أخرى مثل: الموارد السمكية، والزراعية خاصة النخيل، ووجود موارد طبيعية تعتمد عليها صناعات أخرى مثل الإسمنت والرخام والزجاج، أما عن الموارد البشرية فقد سعت الدولة منذ تأسيسها إلى الاهتمام بتنمية الإنسان وجعله قادراً على المشاركة في النشاط الاقتصادي بنوعيه الإنتاجي الصناعي والخدمي، وذلك عبر مؤسسات التعليم الجامعي والتدريب وبرامج البتعاث المختلفة إلى العديد من الدول عبر برنامج خادم

obeikandl.com

الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.

ثانياً : توفير البنى التحتية للاقتصاد الوطني:

أدركت المملكة العربية السعودية أهمية البنى التحتية للنهوض بالاقتصاد الوطني، ولذلك فإنها سعت منذ بداية التخطيط للتنمية في توفير البنى التحتية، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان مثل: تأمين الخدمات التعليمية والصحية والمواصلات (بأنواعها المختلفة) والموانئ والاتصالات بأنواعها، كما سعت الدولة إلى توفير الطاقة الكهربائية التي بلا شك تدّ العصب الرئيس لقيام الصناعة، كما أنشأت العديد من المدن الصناعية المجهزة بشتى الخدمات، حيث بلغت مساحة هذه المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة (65.487.000) متر مربع بقيمة إنشائية قدرها (1913.6) مليون ريال[32].

ثالثاً : الإصلاحات الاقتصادية:

كانت أهداف الخطط الخمسية المتعددة للمملكة العربية السعودية هي محاولة الرفع من مستوى المعيشة للمواطن السعودي، وتوفير الخدمات المطلوبة للرفع من شأنه كافة سواءً على المستوى التعليمي أو الصحي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الترفيهي، ولكن هذه الأهداف قد تحتاج إلى هدف معين يقودها إلى الوصول للمنشود، وهذا الهدف هو الهدف الاقتصادي الذي ينظر إليه بأنه المحرك الرئيس لكل تغيير وتطوير في حياة الأمة، وعلى ذلك فقد اهتمت الدولة بهذا الجانب في سياساتها الإصلاحية المختلفة للوصول إلى الكفاية الاقتصادية عبر تهيئة الموارد واستغلالها بهدف زيادة الإنتاج والدخل، وتحقيقاً لهذه الغاية فقد تم التخطيط لإيجاد مناخ مناسب

(32) تطور الصناعة في مئة عام، 1319-1419هـ، وزارة الصناعة والكهرباء، 1419هـ الرياض، ص. 169.

obeikandl.com

للاستثمار المحلي والأجنبي عبر بنية تحتية وسياسات اقتصادية إصلاحية وتسهيلات إدارية بدلاً من تلك السابقة، التي تعدّ معيقاً وخانقاً للاقتصاد الوطني، ومنذ بداية الخطة الخمسية السادسة فقد كرست الجهود لإيجاد بيئة مناسبة للاستثمار، بدءاً بإنشاء سياسات التخصيص التي من شأنها الرفع من مستوى مشاركة القطاع الخاص في دورة الاقتصاد الوطني من ناحية، ومحاولة استقطاب الاستثمار الأجنبي من ناحية أخرى، وعن طريق هذه الإستراتيجية فإن الخطة الخمسية السادسة دعت إلى الإسراع في إعادة النظر في القواعد واللوائح المتعلقة بمشاركة القطاع الخاص والإسهام بجدية في مجالات الاقتصاد المختلفة، ونتيجة لذلك فقد وافق مجلس الوزراء على القرار رقم (74) وتاريخ 3/ 5/ 1422هـ، على ما يعرف بقانون الاتصالات وإنشاء مجلس الاتصالات (القواعد والمعلومات التقنية)، وفي قرار مجلس الوزراء رقم (78) وتاريخ / 1422 29/ 3هـ، حيث تمت الموافقة على تخصيص البريد تحت المسمى (مؤسسة البريد السعودي) بشخصيتها الاعتبارية واستقلالها المالي، وشمل القرار نفسه إنشاء ما عرف بشركة الخدمات البترولية بشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وتهتم هذه الشركة بخدمات البترول والغاز والبتروكيماويات وغيرها من القطاعات المشابهة ولديها، القدرة على إنشاء شركات في هذه المجالات.

وفي هذا الإطار من التوجه لسياسة التخصيص وافق مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ 29/ 3/ 1423هـ، على مشاركة القطاع الخاص في مشروعات التحلية ووضع الأسس لهذه المشاركة، وفي قرار مجلس الوزراء رقم (78) وتاريخ 29/ 3/ 1423هـ، حيث تمت الموافقة على توسعة مؤسسة الخطوط السعودية للسكك الحديدة التي سوف يتم تخصيصها وإدارتها بواسطة القطاع الخاص، ومع بداية السنة الأولى من خطة التنمية السابعة فقد تم تحديد المشروعات التي

سوف تؤول إدارتها وتشغيلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، ولعل من بين هذه المشروعات شركة سابك التي تقدر (30%) من ملكيتها للدولة، إضافة إلى ذلك فإن قطاع الكهرباء والماء قد تم تخصيصه يضاف إلى ذلك (30%) من حصة الدولة في شركة الاتصالات، وإن معظم الأنشطة المتعلقة بمشروعات المجاري والصرف الصحي والأشغال البلدية وأعمال الموانئ قد كانت ضمن المجالات التي سوف يشملها التخصيص.

وقد أنشئت هيئة المعلومات التقنية بتاريخ 5/ 3/ 1422هـ، وفي الوقت الذي خصص قطاع الكهرباء فقد أقيمت الشركة الموحدة للكهرباء التي بدأت تخدم مناطق المملكة جميعها، وهذه الخطوة اقترنت بإقامة شركة خدمات الكهرباء بتاريخ 7/ 8/ 1422هـ، وسوف تتسع مجالات التخصيص عندما تنتهي الدراسات المتعلقة بتخصيص الخطوط الجوية السعودية، وهناك خطوات أخرى بهذا المجالعبر تخصيص الخطوط الحديدية التي ستخدم أجزاء كبيرة من مناطق المملكة، التي بلا شك سيكون لها أثر في تنمية القطاع الاقتصادي والاجتماعي في المملكة.

إن سياسات التخصيص التي تنتهجها المملكة تنسجم تماماً وتوجهات السوق الاقتصادية الحرة التي تنادي بمشاركة القطاع الخاص لأخذ دوره الفاعل في مجالات التشغيل والإنشاء للمشروعات المختلفة، إن سياسة التخصيص التي يرجى منها زيادة الكفاءة في التشغيل والصيانة والمنافسة في مجالات الاقتصاد السعودي مما يزيد من إتاحة الفرص لتوظيف الشباب من جهة، وزيادة مستوى الاستثمارات في الاقتصاد المحلي من جهة أخرى.

ومن الإصلاحات الاقتصادية الجديرة بالذكر صدور الأمر السامي بتاريخ 17/5/1420هـ، بإنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى الذي من شأنه تحسين البيئة الاقتصادية للاستثمار، والتخلص من العوائق لإنشاء المشروعات جراء تشابك المسؤوليات بين القطاعات الحكومية المختلفة وتسهيل مهمة التنسيق بينها، كما

أن من مهام المجلس متابعة الإجراءات التنفيذية للمشروعات ودراسة الخطوط العريضة لخطط التنمي،ة ومتابعة التقارير المتعلقة بالقواعد المالية، وتحديد الأولويات في مشروعات الميزانية والإنفاق، كما تشمل اختصاصات المجلس النظر في الاستثمارات المحلية والأجنبية وسوق العمل وسوق المال ووضع الأنظمة والقواعد ذات العلاقة بالشؤون الاقتصادية والبيئية ومراقبة سير خطط التخصيص، وقد اتخذ المجلس العديد من الخطوات التي من شأنها تحفيز المشروعات الاستثمارية المناسبة وخلق البيئة المشجعة للاستثمار، ومن هذه الخطوات تأسيس ما عرف بالهيئة العليا للاستثمار وملكية العقارات الاستثمارية لغير السعوديين، واتخاذ بعض القرارات المتعلقة بتخفيض الرسوم الجمركية، ومن قرارات المجلس أيضاً إنشاء هيئة الاتصالات وتطبيق مبدأ الشفافية والتأكيد على نشر المعلومات الاقتصادية واتخاذ القرارات بالمشروعات المعروضة للتخصيص مستقبلاً.

وسيراً على نهج الإصلاحات الاقتصادية فقد وافق مجلس الوزراء بتاريخ 19/ 7/ 1421هـ، على تأسيس مجلس البترول الأعلى الذي من اهتماماته الاضطلاع بالمسؤوليات المتعلقة بالاقتصاد السعودي خاصةً تلك الأمور المتعلقة بالبترول والغاز والمعادن.

إضافة إلى ما سبق في مجال الإصلاحات الاقتصادية صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ 5/ 10/ 1421هـ، بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي تأتي خطوةً أساسية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في المملكة، وقد دعت هذه الهيئة إلى تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي عبر ما يعرف (مركز الخدمة الموحد One Stop Shop) الذي يضم ممثلين من مختلف الجهات المعنية بالاستثمار كوزارة الداخلية ووزارة الصناعة ووزارة العمل ووزارة الخارجية وغيرها من ذوي العلاقة، ويأتي القرار السامي بتاريخ 5/ 1/ 1421هـ، الذي يقر ما يعرف بقانون الاستثمار الأجنبي الذي بموجبه يمكن للمستثمر الأجنبي أن يقيم عدة

مشروعات في المملكة، وأن هذه المشروعات يمكن أن تكون أجنبية أو أن تكون مشتركة مع القطاع الخاص السعودي، وبموجب هذا القانون أيضاً يمكن للمستثمر الأجنبي الاستفادة من المميزات والضمانات شأنه بذلك شأن المستثمر المحلي، ويأتي قانون الملكية العقارية لغير السعوديين بتاريخ 17/ 4/ 1421هـ، ذلك القانون الذي أدى إلى تشجيع الاستثمار العقاري الأجنبي في المملكة، كما أنشأت الهيئة العليا للسياحة وفقاً لقرار مجلس الوزراء بتاريخ 21/ 1/ 1421هـ، الذي من شأنه تنويع مصادر الدخل للاقتصاد المحلي، كما أقر مجلس الوزراء في القرار رقم (107) وتاريخ 12/ 4/ 1421هـ، الذي بموجبه أنشأ صندوق الموارد البشرية الذي من مسؤولياته فتح مجال التدريب أمام الشباب السعودي وتأهيلهم، وذلك بالتعاون مع مختلف القطاعات والشركات الخاصة، وفيما يتعلق بالمدن الصناعية فقد اتخذ مجلس الوزراء القرار رقم (235) وتاريخ 27/ 8/ 1422هـ، القاضي بتأسيس الهيئة السعودية للمدن الصناعية والتي من اهتماماتها تأسيس المدن الصناعية المختلفة في المملكة وتطويرها وإدارتها وصيانتها، كما اتخذ مجلس الوزراء القرار رقم (143) وتاريخ 7/ 7/ 1422هـ، والقاضي بحماية البيئة من التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية والمحافظة على استغلالها في جميع مجالاتها الزراعية والصناعية بطريقة مثالية، كما يهدف القرار إلى توعية الأفراد بشؤون البيئة والمحافظة على سلامتها.

وقد وافق مجلس الوزراء في جلسته رقم (76) وتاريخ 5/ 3/ 1422هـ، على قانون الشفافية الذي يتضمن ضرورة نشر المعلومات المالية والاقتصادية لمؤسسات الدولة كلها، وجعلها في متناول المستثمرين من الداخل والخارج.

هذه بعض من القرارات ذات الصبغة الإصلاحية للاقتصاد والاستثمار في المملكة، أما عن المحفزات التي تقدمها الدولة للمستثمرين فهي عديدة نذكر منها ما يأتي:

1. الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المملكة العربية السعودية.

2. تعدّ السعودية أكبر سوق استهلاك في الشرق الأوسط.

3. وجود البنى التحتية المتطورة.

4. وجود المدن الصناعية المجهزة.

5. صدور نظام الاستثمار الأجنبي الذي ينظم الاستثمارات الأجنبية في المملكة ويشجع على جذبها.

6. إنشاء مراكز خدمات الاستثمار في كل من الرياض وجدة والدمام والمدينة، مما ساعد على سهولة إجراء تراخيص الاستثمار التي أصبحت مدتها لا تتجاوز (30) يوماً من تقديم الطلب.

7. إمكانية تقديم طلب الحصول على الترخيص إلكترونياً عبر موقع الهيئة العامة للاستثمار.

8. تنظيم برنامج لدعم المستثمرين المحليين في إيجاد الشراكة مع المستثمرين الأجانب ومساندتهم لتطوير أنشطتهم.

9. توفير مراكز لخدمة سيدات الأعمال.

10. تحسين البيئة الاستثمارية عبر تسريع إصدار الأنظمة وإرساء التفاهم بشأن حجم التحديات الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص.

11. توسيع الآفاق الفكرية عن الاستثمار.

12. تطوير قطاعات الطاقة والنقل والاتصالات بما يخدم الاستثمار.

13. إنشاء المدن الاقتصادية في أرجاء المملكة مثل: مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في مدينة رابغ، ومدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية بحائل، ومدينة المعرفة الاقتصادية بالمدينة المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية وحديثاً تم الإعلان عن مدينة اقتصادية خامسة في

obeikandl.com

تبوك وسادسة في المنطقة الشرقية.

ولعل أهم ما ذكر عن تطور الاقتصاد السعودي وصلابته ما تضمنه تقرير وحدة أبحاث ميدل إيست ايكونوميكس البريطانيةMiddle East Economics الذي وصفته بأنه «متين وحقق قفزات هائلة في السنوات العشر الماضية، عبر توظيف العائدات النفطية في برامج ومشروعات تنموية صناعية وزراعية؛ سعياً لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على عائدات النفط، كما تحدث التقرير عن التقدم الكبير في مجال صناعة البتروكيميائيات الذي سيجعل المملكة في موضع فريد لتزويد السوق العالمي بهذه المواد الكيميائية»[33].

كما أكد بحث اقتصادي قام به رئيس قسم الاقتصاد الدولي بجامعة جورج واشنطن الأمريكية بقوله: «إن الاقتصاد السعودي عبر الخطط التنموية يعد نموذجاً لمدى التقدم الذي يمكن أن تحرزه الدول في تطوير طاقاتها ومواردها الوطنية، ونوه البحث كذلك بالمنطلقات السليمة التي يرتكز عليها نمو الاقتصاد السعودي على الصعيد الوطني عبر الدور الحيوي الذي تؤديه المملكة في الاقتصاد العالمي، كما أوضح البحث عن قدرة الاقتصاد السعودي على مواكبة الاقتصاد العالمي واجتذابه للاستثمارات العالمية، ومشرورعات التعاون المشتركة التي توفّر لها مناخ النمو الاقتصادي الأفضل في إطار نمو الاقتصاد السعودي وتفاعله مع الاقتصاد الدولي»[34].

رابعاً : الاستقرار السياسي:

سجل التاريخ يوم الثالث والعشرين من العام 1932/1351م مولداً للمملكة العربية السعودية بعد ملحمة من البطولة التي قادها مؤسس

(33) إبراهيم عبدالله المطرف – وجهات نظر في الاقتصاد والسياسة، نادي المنطقة الشرقية، الطبعة الأولى 1998م، ص 31.
(34) المصدر السابق – ص 31-32.

Open-kandil.com

الدولة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه، وعلى مدى أكثر من اثنين وثلاثين عاماً بعد استرداده لمدينة الرياض في الخامس من شهر شوال عام 1319هـ الموافق 15 يناير 1902م، وسجل التاريخ أن المغفور له الملك عبدالعزيز استطاع أن يوحد دولة شاسعة الأطراف بين الساحلين الغربي البحر الأحمر والشرقي الخليج العربي، وهو بذلك يرسخ أهم وحدة عربية وإسلامية في التاريخ المعاصر في تجربة تاريخية كانت ولا تزال جديرة بالتحليل والدراسة من جانب المؤرخين.

ففي هذا اليوم التاريخي صدر مرسوم ملكي بتوحيد كل أجزاء الدولة السعودية الحديثة تحت اسم المملكة العربية السعودية، واختيار الملك عبدالعزيز يوم الخميس الموافق 21 جمادى الأولى من العام نفسه الموافق23 سبتمبر 1932م الذي وافق أول الميزان يوماً وطنياً لإعلان قيام الدولة.

ولم تكن معركة الأعمار والبناء والتأسيس بأقل من معركة التوحيد التي سجل فيها الملك المؤسس والموحد ملحمة بناء دولة عصرية، ووضع لبنات الإنجازات الأساسية لبناء الدولة التي واصل أبناؤه من بعده استكمال مسيرة التنمية والتطوير ومواصلتها في ظل من الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي الذي يعدّ نموذجاً يحتذى به في مجالات النمو والتقدم الاجتماعي، ولعل أهم مؤشرات ذلك الاستقرار السياسي ما حققته الدولة من إنجازات ضخمة في مجالات الاقتصاد الذي عدّت المملكة أثناءه جديرة بثقة الدول كافة، والشركات العملاقة التي أخذت منذ سنين طويلة في توظيف رؤوس أموالها في المشروعات الاستثمارية المختلفة في المملكة، وتقدر الإحصائيات المنشورة من الهيئة العامة للاستثمار بأنها منحت أثناء الربع الأول من العام 2007م تراخيص لـ(73) مشروعاً استثمارياً بتكلفة قدرها (51) ملياراً و(311) مليوناً و(733) ألف ريال

بموجودات ثابتة بـ (31) ملياراً و(267) مليوناً و(492) ألف ريال.

كما أوضح إحصاء صادر عن الهيئة أن المشروعات المرخص لها أثناء المدة يناير/ مارس2007م، توزعت بحسب القطاعات الاقتصادية إلى مشروعات صناعية وزراعية وسكنية وخدمية وسياسية، كما ذكر رئيس الهيئة العامة للاستثمار أن عدد المشروعات المرخص لها من قبل الهيئة العامة وفروعها ومكاتبها قد ارتفع منذ إنشاء الهيئة عام 1992م، وحتى ديسمبر 2006م إلى(5) آلاف و(489) مشروعاً بتكلفة قدرها تريليون و(153) مليونَ ريال بلغ النفط منها (3) آلاف و(355) مشروعاً وبنسبة (61%).

ولقد كان لتلك الإصلاحات السياسية والاقتصادية الأثر البالغ في ارتفاع نسبة الأموال المستثمرة في المملكة سواءً من جانب القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.

الخطط الخمسية والتنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية

هدفت المملكة العربية السعودية من برامج الخطط الخمسية منذ عام 1970م وإلى الخطة الخمسية الثامنة التي بدأت عام 2005م، إلى الرفع من مستوى الفرد في مجالات دخله وتعليمه وصحته ورفاهيته عبر أساليب تخطيط مقصودة وموجهة لتحقيق تلك الغايات، وحيث إننا بصدد التنمية الصناعية في هذا الفصل فإن التركيز سيكون على الجانب الصناعي ما أمكن، وبما أن برامج التنمية بصفة عامة هي برامج تخطيطية هادفة وموجهة، فيعرّف التخطيط على أنه «كل عمل هادف يحتاج إلى خطة لضمان تنفيذه بطريقة قديرة، فالأمر إذاً يحتاج لتحديد الأهداف واختيار الوسائل اللازمة لتحقيقها في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك

(35) عبدالوهاب الأمين و فريد بشير طاهر، اقتصاديات التنمية والتخطيط، مركز المعرفة للاستشارات والخدمات التعليمية، المنامة، 2007م، ص. 284-285.

obeikandl.com

المدة الزمنية التي يستغرقها تحقيق أهداف الخطة، ويقصد بمصطلح التخطيط الطريقة التي تستخدم في الربط بين الأهداف والوسائل، كما يمكن تعريف التخطيط بأنه تصميم للطريقة التي يمكن عبرها التحكم في المتغيرات الاقتصادية، وتوجيهها بما يحقق أهداف قومية مرغوبة ومعروفة سابقاً»[35].

ويعرف محمد البنا التخطيط على أنه «أسلوب أو آلية عمل ووسيلة لتحقيق غاية محدودة، أو مجموعة من الأهداف يتم وضعها من قبل سلطة مركزية للتخطيط»[36].

أما لويس لوردوين Lewis Lordewin فيرى أن التخطيط الاقتصادي هو التنظيم الذي يضم الوحدات كافة من أفراد وشركات وصناعات بطريقة منتظمة، ونظام واحد لتحقيق أغراض الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق أكبر قدر من المنافع للمجتمع أثناء مرحلة زمنية معينة[37] أما كوينرز وهل-Conyers, Diana and Hills Peter فيعرفان التخطيط بأنه «الاختيار لمسار محدد من السياسات العامة، كما يعني أيضاً تخصيص ميزانيات وموارد معينة لإنجاز الخطط، والتخطيط يعني أيضاً تحقيق الأهداف المحددة لتناسب طموحات الدولة، كما يعني بالطبع التفكير المستقبلي لتحقيق الأهداف على مراحل حسب حجمها[38]»

(36) محمد البنا – التنمية والتخطيط الاقتصادي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، التاريخ بدون، ص.
(37) المصدر السابق – ص. 138.
(38) Conyers, Diana and Hills, Peter. An Introduction to Development Planning in the third world, John Wiley and sons, New York, 1984 P. 3.

openkanal.com

ويعتقد كثيرون بأن مؤشر التنمية هو في معايير التمدين أو المدنية وهو ما يعرف بالنمو الحضري، ومدى ما تسجله الدولة أو الأمة من علامات التنمية الحضرية المبنية خصوصاً كالمدن والطرق والجسور والسدود والمطارات والمصانع وغيرها. ونحن بصدد الحديث عن التخطيط بصفة عامة والتخطيط الاقتصادي بصفة خاصة، فإنه لا يفوتنا التأكيد على وجود علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي وارتفاع درجة التحضر الذي تسعى إليه المملكة عبر تنويع مصادر الدخل وعملية التصنيع، فكلما تمتع المجتمع بنمو اقتصادي ازدادت التنمية الصناعية التي من شأنها الرفع من درجة التحضر، والشكل الآتي بين هذه العلاقة[39].

الشكل رقم (16)

علاقة التصنيع بالنمو الاقتصادي

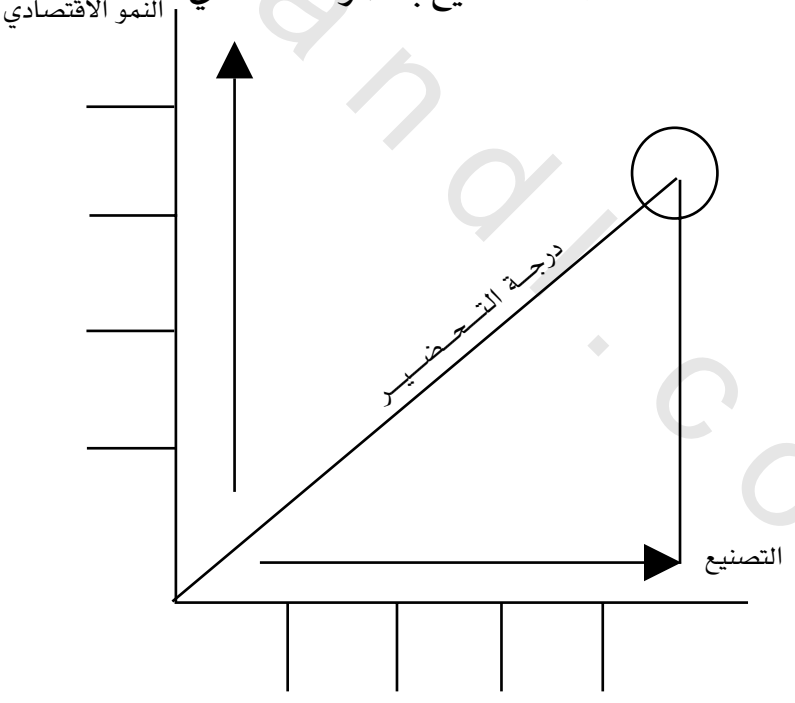

(39) صبحي محمد قنوص – أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة 1999م، ص. 35.

obeikandl.com

وإن تلاقي طرفي هذه العلاقة هي التي تسعى إلى تحقيقها برامج الخطط الخمسية المختلفة للمملكة العربية السعودية.

التنمية الصناعية في خطط التنمية المختلفة

حقق قطاع الصناعة في المملكة تطوراً ملحوظاً في الست وثلاثين سنة الماضية، ويعود الفضل في ذلك إلى السياسات التي اتبعتها المملكة في خططها التنموية التي سعت عبر إستراتيجية تنويع مصادر الدخل، وحيث إن هذا هدف إستراتيجي فقد رصدت المبالغ الطائلة للاستثمار في المشروعات الصناعية خاصةً في صناعة البتروكيميائيات وتكرير البترول، وقد اقترنت الزيادة في التقدم في المجال الصناعي بزيادة كبيرة في الإنتاج الوطني الذي بدوره حقق كثيراً من الفرص الوظيفية، كما أن الإنتاج الصناعي قد أسهم في ارتفاع مستوى الصادرات من جهة، والاكتفاء الذاتي لدرجة معينة من بعض السلع من ناحية أخرى.

معمل تكرير البترول برأس تنورة قديماً

معمل تكرير البترول برأس تنورة حديثاً

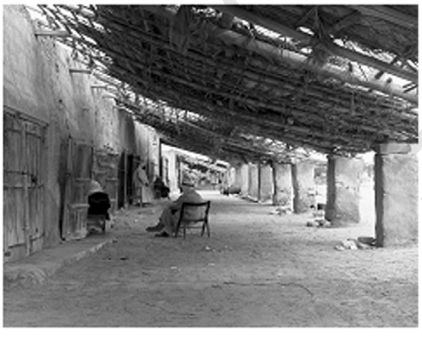

ينبع قديماً

مدينة الجبيل الصناعية

إن القيمة المضافة التي تحققت في العام 1425/ 1426هـ (2005) من المنتجات وصلت إلى (86.3) بليون ريال وهذا يساوي ما معدله (11.2%) من الدخل القومي للمملكة. ويمكن لحظ الزيادة الكبيرة من خلال مقارنة هذه القيمة المضافة في عام 1389/ 90هـ (1990) (1969) التي كانت لا تزيد عن (8.3) بليون ريال أي ما يساوي (5.3%) من الدخل القوي.

ولعل أحسن مؤشر لمعرفة تقدم الإنتاج الصناعي في المملكة ما نشهده من فرق شاسع فيما يعرف بتراكم رأس المال الثابت من (0.04) بليون ريال سنة 90/1389 (1969) إلى (25.9) بليون ريال في 26/1425هـ (2005)، وإن الاستثمار في الصناعات البتروكيماوية قدر بـ (15.3) بليون ريال في سنة 26/1425هـ (2005) بما يساوي (59.3%) من نسبة الاستثمار في المجال الصناعي عامة، حيث كان ذلك يمثل فقط (0.7%) سنة 90/1389هـ (1969)، ومن التقدم الملحوظ في هذه الاستثمارات ما شهدناه أثناء مدة الخطط الخمسية من الأولى إلى السابعة حيث كان الاستثمار في صناعة تكرير البترول يساوي فقط 0.130 بليون ريال أثناء الخطة الخمسية الأولى، وارتفعت لتصل إلى 1.021 بليون ريال أثناء الخطة الخمسية الثانية، وقد تضاعفت حتى وصلت إلى 6.88 بلايين ريال في الخطة الخمسية الرابعة، ووصلت إلى 6.61 بلايين ريال أثناء الخطة الخامسة، وارتفعت لتصل إلى 10.44 بلايين ريال في الخطة السادسة، وقد وصلت إلى 9.13 بلايين ريال أثناء الخطة السابعة[40].

إن تكرير البترول يأخذ أهمية بالغة في الصناعات الإنتاجية، حيث كانت القيمة المضافة لعملية التكرير في عام 2005م وصلت إلى 21.6 بليون ريال بالمقارنة مع العملية نفسها عام 90/1389 - 1969 حيث كانت فقط إلى 5.23 بلايين ريال، كما أن الصناعات البتروكيميائية قد حققت 9.7 بلايين ريال في عام 2005م، فيما حققت فقط سنة 04/1403 - 1983م 0.26 بليون ريال.

وإن الصناعات الإنتاجية بصورة عامة قد حققت قيمة مضافة حيث قفزت من 10.3 بلايين ريال في عام 1970م إلى 15.2 بليون ريال في نهاية الخطة الخمسية الأولى، ووصلت في نهاية الخطة الثانية إلى 20.8 بليون ريال.

ويستمر هذا العطاء في النمو أثناء سنوات الخطط الخمسية المتتالية، ويبدو أن القيمة المضافة قد أخذت في الزيادة مع بداية الخطة الخمسية الثالثة إلى نهاية الخطة السابعة، حيث وصلت في السنة الأولى من الخطة الثانية إلى معدل نمو يقدر بـ 6.7% أثناء المدة 1390/ 91 - 1426/ 1425 هـ (197/ 2005) أما عن عدد المصانع حتى نهاية الخطة الخمسية السابعة فقد وصل عددها إلى 3748 مصنعاً.

الشكل رقم (17)

(41)

يوضح أعداد المصانع في الخطط الخمسية

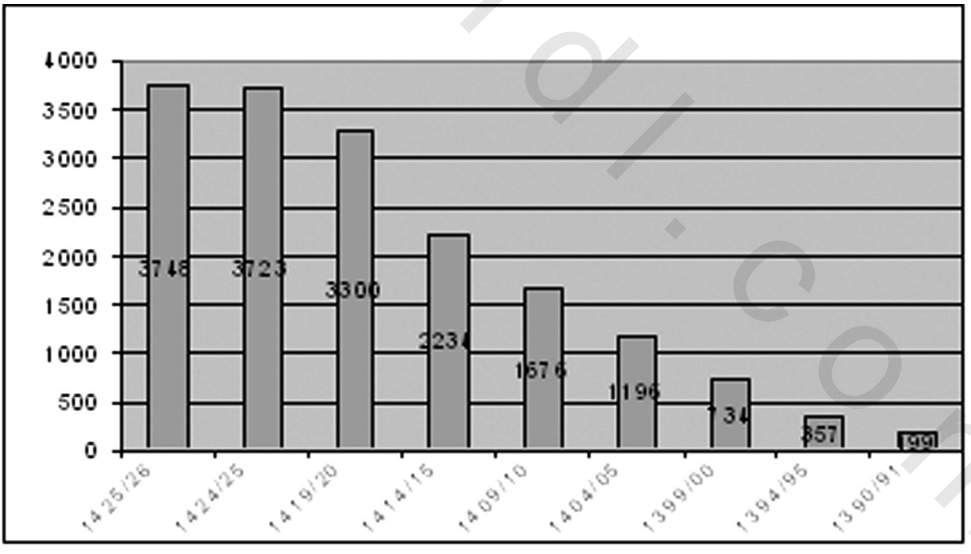

(40) وزارة الاقتصاد والتخطيط، ما حققته خطط التنمية حقائق وأرقام، 1970-2006، ص 93.

إن القيمة المضافة للصناعات البتروكيماوية ارتفعت من 0.71 بليون ريال في السنة الأخيرة من خطة التنمية الثالثة 1984م، لتصل إلى 4.95 بلايين ريال في نهاية الخطة الخمسية الرابعة، إلا أن هذه القيمة المضافة قد انخفضت أثناء الخطة الخمسية الخامسة حيث وصلت إلى 3.45 بلايين ريال في نهاية الخطة، إلا أنها بدأت تأخذ بالارتفاع لتصل إلى 6.0 بليون ريال أثناء الخطة الخمسية السادسة1999م، وأثناء الخطة الخمسية السابعة استمرت هذه القيمة المضافة بالارتفاع حتى وصلت إلى 6.1 بلايين ريال سنة (2000م) وإلى 8.95 بلايين ريال في سنة 2004م، ووصلت إلى 9.7 بلايين ريال في السنة الأولى من الخطة الخمسية الثامنة.

أما صناعة التكرير فإن القيمة المضافة لها قد ارتفعت من 6.97 بلايين ريال أثناء السنة الأولى من الخطة الخمسية الأولى لتصل إلى 7.4 بلايين ريال في نهاية السنة الأخيرة من الخطة نفسها، وأخذت في الارتفاع أثناء الخطط الخمسية المختلفة لتصل إلى 21.6 بليون ريال في السنة الأولى من الخطة الخمسية الثامنة.

أما عن الصناعات الأخرى كصناعة الأغذية والصناعات الاستهلاكية الأخرى (من غير البتروكيماويات) فقد كانت القيمة المضافة لها 3.3 بلايين ريال في عام 1999م لتصل في نهاية الخطة الخمسية السابعة إلى 50.7 بليون ريال[42].

ومما سبق يمكن القول: إن التنمية الصناعية هي الإستراتيجية التي يجب أن تتبناها الدول، خاصة الدول النامية بهدف تحقيق الرفع من مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وتنويع مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد على المنتجات المستوردة ما أمكن، ولعب دور محوري على المستوى العالمي عبر المشاركة في السوق العالمي التجاري.

(41) المصدر السابق – ص. 97.

التعليم التقني والهندسي في المملكة العربية السعودية:

لا شك أن عملية التصنيع تحتاج إلى كوادر مؤهلة في المجال التقني والهندسي التي تأخذ على عاتقها عمليات التخطيط والإدارة والتصاميم، وكذلك التشغيل والصيانة والانخراط في خطوط الإنتاج المختلفة، كما أن الموارد المؤهلة علمياً وتقنياً تساعد على عملية نقل التقنية، وذلك لمعرفتها بما هو مناسب من ناحية، وبواسطتها أيضاً يكون باستطاعة المجتمع توطين التقنية واستقطابها من ناحية أخرى، ولقد حرصت المملكة على تعزيز هذا المسار من التعليم منذ أكثر من(60) سنة، إلا أن نظرة المجتمع للتعليم التقني والهندسي لم تكن ناضجة في بدايات نشأة هذا النوع من التعليم وتطويره، إلا أن هذه النظرة آخذة السلبية بالتغير، حيث إن خيار التصنيع أصبح يشكل ركيزة التقدم الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، ولذلك فأصبح من الأهمية بمكان أن تكون مخرجات التعليم التقني أو الجامعي (الهندسي) مشجعة لمتطلبات الصناعة وسوق العمل بصورة عامة.

بدايات التعليم التقني في المملكة:

للتعليم التقني في المملكة جذوره الإسلامية التي يبني عليها ويستقي منها تطوره واتساعه كماً وكيفاً، حيث يكون العمل عامة واليدوي خاصة قيمة في الدين الإسلامي، وللاستدلال على ما ذكر يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾**﴾[43]، وقوله تعالى: ﴿**وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢٥﴾**﴾[44]، وقوله تعالى: ﴿**يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ وَجِفَانٍ كَالْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَاتٍ ﴿١٣﴾**﴾[45]، وقوله تعالى: ﴿**وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ﴿١٤﴾**﴾[46]، وقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿٨٠﴾**﴾[47]، وقوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ**

(42) المصدر السابق ص 95.

﴿ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴿١٥﴾﴾[48]، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنْ بَأْسِكُمْ فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ ﴿٨٠﴾﴾[49]، وكذلك جاءت السنة النبوية بالتأكيد على أهمية العمل اليدوي والمهني وعدّه السبيل إلى الحياة الكريمة، فقد قال رسول الله محمد ﷺ: ﴿ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده﴾[50]، وقال الرسول ﷺ: ﴿إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه﴾[51]، وقال عليه السلام: ﴿إن الله يحب المؤمن المحترف﴾[52]، وكان عليه السلام يمسك يد العامل ويقول: ﴿هذه يد يحبها الله ورسوله﴾[53].

ويوجد بجانب الكليات التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والبالغ عددها (24) كلية يوجد كليتان تابعتان للهيئة الملكية للجبيل وينبع، وتركز برامجها على تأهيل الأيدي العاملة الماهرة من التقنيين والمشغلين الذين تحتاج إليهم الشركات العاملة في البتروكيميائيات وغيرها التابعة للشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

ولأهمية توفير الكوادر البشرية للتشغيل فقد تم التوجه إلى إنشاء المراكز والمعاهد الصناعية والمهنية، التي تنطلق من اقتناعات دينية واجتماعية واقتصادية، حيث تهدف سياسة التنمية في المملكة إلى (الحفاظ على القيم الأخلاقية وزيادة الرفاهية ورفع مستوى المعيشة للمواطنين مع الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي)[54]، ولأهمية تحقيق هذا الهدف الذي يرمي إلى زيادة معدلات الإنتاج وتنويع مصادر الدخل الوطني وتنمية القوى العاملة

(43) سورة الجمعة – آية 10.
(44) سورة الحديد – آية 25.
(45) سورة سبأ – آية 13.
(46) سورة النحل – آية 14.
(47) سورة النحل – آية 8.
(48) سورة الملك – آية 15.
(49) سورة الأنبياء – آية 80.

obeikandi.com

الوطنية، فقد أصبح من الضروري الإفادة القصوى من التقدم التقني الذي يساعد على زيادة مردود المجهود الإنساني، وعليه فقد رأت المملكة أهمية التركيز في جميع خطط التنمية على تطوير القوى العاملة المدربة والقادرة على الإسهام، والعمل الدؤوب في توجيه سلوك الأفراد إلى المزيد من الإنتاجية عبر الاستفادة من الفرص التعليمية والتدريبية المتاحة في مختلف مراكز التدريب والإعداد المهني في الوطن، إضافة إلى ذلك فقد حددت وثيقة التعليم في المملكة أهداف التعليم الفني في «كفاية المملكة من العاملين الصالحين المؤهلين في سائر الميادين والمستويات، الذين تتوافر فيهم العقيدة السليمة والخلق الفاضل وإتقان العمل وحسن القيام بما يسند إليهم من مهام»[55]، على أن تأخذ مناهج التعليم بآخر التطورات التقنية المتجددة في شتى ميادين المعرفة في الحقول الفنية والمهنية، كما تؤكد سياسة التعليم في المملكة على ضرورة الإفادة من خريجي هذه المراكز والمعاهد والكليات في شغل الفرص الوظيفية لخريجي هذا القطاع من التعليم، وأن تضع جميع الوزارات الأسس الكفيلة بتشغيلهم[56]، وهكذا يتضح أنه وفقاً لسياسة التعليم في المملكة نجد أن التعليم الفني يهدف إلى تأهيل القوى العاملة من الفنيين والمهنيين وإعدادهم للعمل في مختلف مجالات الأنشطة الاقتصادية والتجارية والزراعية، وتزويدهم بالمهارات والخبرات العملية التي تساعدهم على التطبيق العلمي والتقني في مختلف طرق الإنتاج في مختلف مجالات التصنيع والاقتصاد. ولذلك فإن من أهم أهداف التدريب المهني تهيئة القوى البشرية الوطنية لسد احتياجات الوطن في القطاعات جميعها، وإلى توفير السبل لهذه

(50) عبدالعزيز عبدالله سنبل وآخرون: نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، دار الخريجي للنشر والتوزيع، الرياض 1417، ص. 329.

(51) المصدر السابق – ص 329.

(52) المصدر السابق – ص 329.

(53) المصدر السابق – ص 329.

(54) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني – التعليم الفني والتدريب المهني، طريق المستقبل والمسيرة الناجحة، الرياض، شركة العبيكان للطباعة والنشر 1405هـ، ص 16.

القوى البشرية للاستفادة من الطرق الحديثة والمتطورة التي تتمتع بها الدول الصناعية، كما تهدف في الوقت نفسه إلى إتاحة الفرصة للعمالة غير المؤهلة للحصول على فرص التعليم؛ لكي يصبحوا في وضع اجتماعي واقتصادي أفضل وذلك عبر تحويلهم إلى عمال فنيين يستطيعون التعامل مع الآليات والمعدات المطلوبة في مجالات الصناعة، بالإضافة إلى تزويدهم بالقيم الأخلاقية الدينية التي تُنَمّي إحساسهم بأهمية العمل اليدوي[57]،

واستناداً إلى هذه الأهداف فقد أنشأت الدولة بموجب المرسوم الملكي رقم م/30 وتاريخ 10/ 8/ 1400هـ، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني التي من أهم أدوارها «رفع القدرة الإنتاجية للفرد، وزيادة الوعي في الصيانة الوقائية، وزيادة دخل الفرد وزيادة معنوياته، والتقليل من استهلاك الفرد بالاعتماد على مهارته الذاتية، وتيسير الموارد المالية والآلية المتاحة وتشغيلها وتطويرها وصيانتها، ودخول مجال الابتكار والتطوير وعدم الاكتفاء بالتركيب والتشغيل والصيانة[58]».

كما بينت اللائحة التنظيمية للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني الإستراتيجيات التي تلتزم بها المؤسسة على النحو الآتي[59]:

1. إعداد المواطن السعودي للقيام بالأعمال المهنية والحرفية والفنية في القطاعات المختلفة الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات العامة وتدريبه عليها، سواء في العمل الحر لدى الشركات أو العمل في القطاع العام، هذا إلى جانب التعليم والتدريب داخل المدارس والمراكز والمعاهد، والسعي لمواصلة تطوير مستوى الفنيين والمهنيين على رأس العمل ورفعه،

(55) وزارة المعارف – سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، الرياض 1400، ص30.
(56) المرجع السابق – ص31.
(57) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، التعليم الفني والتدريب المهني، طريق المستقبل والمسيرة الناجحة، ص79.

لإكسابهم المعارف المتطورة في مجال العلم والتكنولوجيا سواء داخل المملكة أو خارجها.

2. السعي لتهيئة الأميين واليافعين الذين لم يواصلوا تعليمهم الأكاديمي لتوجيههم في برامج متخصصة صباحية ومسائية وتدريبهم عليها، وذلك وفقاً للسن والقدرات والميول لمواصلة تعليمهم أو ممارسة العمل.

3. إعداد الكوادر السعودية الفنية من المدرسين والمدربين.

4. توجيه الاستثمار في التعليم لتطوير المهارات وتوسيع قاعدة العمل الفني بالمملكة.

5. إيجاد هيكل تعليمي ذي سلم موحد لدعم العمالة الفنية بالتنسيق مع أجهزة التأهيل البشري واللجنة الوزارية للقوى العاملة.

6. دعم عمليات التوجيه المهني بإثارة الوعي الفني والمهني بواسطة الأجهزة المعنية.

7. الاهتمام بالبحوث والدراسات لمعالجة مشكلات العمالة الفنية في ضوء احتياجات سوق العمل.

ويتكون التعليم الفني من حيث المستويات والمراحل مما يلي:

1. التعليم التقني:

وعن تطور التعليم التقني والتدريب المهني أثناء خطط التنمية المختلفة، فتوضح الإحصائيات أن هذا النوع من التعليم شهد زيادة كبيرة من حيث الملتحقون والخريجون، فيما كان عدد الملتحقين في هذا النوع من

(58) المرجع السابق – ص17.

(59) المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، الماضي والحاضر، الطبعة الرابعة، الرياض 1415هـ، ص25.

obeikandl.com

التعليم عام 1389/ 90هـ ـ 1970م (840) طالباً نجده في عام 1425/ 26هـ – 2005 يصل إلى (61.640) طالباً بزيادة قدرها أكثر من (73.3%)، وأن عدد الخريجين من مؤسسات التعليم الفني قد وصل إلى (16.725) خريجاً في عام 1425/ 26هـ – 2005م.

أما عن أعداد الطلاب في مراكز التدريب المهني فتشير الأرقام إلى زيادة كبيرة في أعداد الطلاب المنخرطين في هذه المراكز أثناء خطط التنمية المختلفة، حيث ارتفع عدد الطلاب من (578) طالباً في عام /91 1390هـ – 1970م، إلى (12.877) طالباً مع بداية السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة.

ومع ما تبذله الدولة عبر المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني من مجهودات من شأنها رفع مستوى إعداد طلاب هذا النوع من التعليم، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى المزيد من التطوير من حيث المناهج والمهارات خاصة اللغة الإنجليزية التي يجب أن يحصل عليها الخريج لكي يكون أكثر استعداداً وملاءمة لمتطلبات سوق العمل[60].

2. التدريب المهني:

يتمثل التدريب المهني في عدد من المراكز التدريبية التابعة لمؤسسة التعليم الفني والتدريب المهني، وقد شهد هذا النوع من التدريب تطوراً ملحوظاً من حيث أعداد المتدربين، فقد زاد عدد المتدربين الملتحقين في هذه المراكز من (578) متدرباً في عام 1390/ 91 - (1970)م إلى (12.877) في بداية العام الأول من الخطة الثامنة 1425/ 26هـ (2005) م، كما زاد عدد المتخرجين من هذه المراكز من (417) خريجاً في سنة 1390/ 91هـ (1970م) إلى (9.178) خريجاً في بداية العام الأول من الخطة الخمسية الثامنة 1425/ 26هـ (2005م)[61].

obeikandl.com

ولعل تجربة اليابان التعليمية المبنية على التعليم التقني خير دليل على أهمية تعزيز هذا الجانب لدى الشباب لكي يسهموا في مجال تطوير مجتمعهم ونموّه، وبذلك يقول الحميد: «لقد وجدت دول نامية كثيرة بعد تجارب طويلة ومريرة، أن ما كان ينقصها لإقامة تنمية اقتصادية حقيقية ليس الآلات ورأس المال المادي وإنما الكوادر البشرية المؤهلة، فقد اقترضت هذه البلدان أموالاً كثيرة من الخارج لإقامة المصانع ومشروعات البنية الأساسية، لكنها اكتشفت أن هذه المشروعات غير مجدية؛ لأن الإنسان القادر علر إدارتها وتطويرها لم يتم إعداده بالشكل المطلوب، ومن هنا نشأ مصطلح (الاستثمار في رأس المال البشري) أي أن تنمية وتطوير مهارات الإنسان وقدراته عن طريق التعليم والتدريب، ونشأ أيضاً مصطلح (ضعف الطاقة الاستيعابية لرأس المال) أي عدم قدرة بعض الاقتصاديات على الاستفادة من رؤوس الأموال المادية والآلات والمكائن؛ بسبب النقص في المستلزمات الأخرى وأهمها القوى العاملة المؤهلة والمدربة، ويتطرق الحميد بقوله: وفي تجارب الدول المتقدمة، كاليابان ما يؤكد أهمية العنصر البشري، فاليابان ليس لديها موارد طبيعية ثرية مقارنة ببعض الدول الأخرى، لكنها مع ذلك تمكنت من بناء اقتصاد قوي جعلها في مقدمة دول العالم على الساحة الاقتصادية، ولقد كانت نسبة المتعلمين في اليابان في منتصف القرن التاسع عشر تتراوح بين (75%) و(85%)، وبلغت في عام 1907م (97%) وركزت اليابان على التعليم الفني والتدريب المهني بدلاً من العلوم الإنسانية، وخصوصاً منذ ما يسمى (إصلاحات مايجي) التي نهضت باليابان بدءاً من عام 1868م»[62].

التعليم الهندسي في المملكة العربية السعودية:

إن عملية التصنيع تحتاج إلى موارد بشرية مؤهلة تأهيلاً تقنياً وهندسياً عالياً

(60) وزارة الاقتصاد والتخطيط – إنجازات الخطط التنمية، حقائق وأرقام. 1970 -2006م، ص148.

(61) المصدر السابق – ص149.

وذلك لحاجة هذا القطاع إلى المختصين والخبراء والمستشارين والقياديين، وعليه فإن التعليم الهندسي يعدّ من أهم المداخل في عملية التصنيع ودون هذه الكوادر سيكون من الصعب المضي في مسار التنمية الصناعية، حتى لو توافرت العمالة الأجنبية، وذلك لسببين رئيسين: الأول أن الموارد المؤهلة الوطنية هي المعنية بتنمية الوطن صناعياً، وثانياً هي الكوادر التي تتم عن طريقها عملية اكتشافات أسرار التقنية المستوردة ومن ثم توطينها والعمل على زراعتها وتنميتها.

هذا وقد شهد التعليم العالي بصفة عامة خاصة الجانب الهندسي منه بصفة خاصة تطوراً كبيراً من حيث الكم والكيف وفقاً لما يلي:

1. إنشاء (11) جامعة حكومية جديدة جميع كلياتها علمية، وبذلك أصبح عدد الجامعات الحكومية (19) جامعة، بالإضافة إلى ما أعلن أخيراً عن إنشاء جامعة الحدود الشمالية مما يرفع عدد الجامعات إلى(20) جامعة، كما تم افتتاح كليات جامعية غطت أكثر من (38) محافظة، يدرس فيها أكثر من (400) ألف طالب وطالبة.

2. ارتفع عدد كليات الطب في المملكة من (7) إلى (16) كلية، وعدد كليات طب الأسنان من (3) إلى (7) كليات، وعدد كليات الصيدلة من (3) إلى (9) كليات، وعدد كليات العلوم التطبيقية من (7) إلى (20) كلية، وكليات الحاسب الآلي من (3) إلى (14) كلية والعلوم من (6) إلى (21) كلية، وكليات المجتمع من (4) إلى (27) كلية والمستشفيات الجامعية من (3) إلى (12) مستشفى تعليمياً جامعياً.

3. كما تم افتتاح ثلاث جامعات أهلية إضافة إلى ما كان موجوداً منها وعدده (17) كلية جامعية أهلية في مختلف مناطق المملكة.

(62) عبدالواحد الحميد –السعودة أو الطوفان– كتاب الرياض، العدد 122، الرياض 2004م، ص 91-92.

4. شمل التوسع في التعليم العالي زيادة في القبول في الجامعات من (68.000) طالب في عام 1424هـ إلى (110.000) طالب عام 1427هـ، ومن المتوقع وصول نسبة القبول إلى (100%) عام 1430هـ.

5. وتمشياً مع متطلبات سوق العمل فقد كانت الكليات جميعها التي وافق مجلس التعليم العالي على إنشائها أثناء المدة (1424-1427هـ) وعدده (110) كلية كلها في تخصصات علمية، مثل الطب وطب الأسنان والصيدلة، والعلوم التطبيقية والهندسة والحاسب الآلي والعلوم الطبيعية والعلوم الإدارية.

6. وعن أهمية البعثات إلى الخارج فقد جاء برنامج خادم الحرمين الشريفين للبعثات الخارجية، الذي يهدف إلى فتح المجال أمام أعداد كبيرة من أبناء وبنات الوطن للتخصص في المجالات التي تحتاجها خطط التنمية وسوق العمل، وسد احتياجات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وذلك بإرسال بعثات إلى الجامعات العالمية المرموقة في عدد من الدول المتقدمة مع توسيع دائرة الدول التي يشملها برنامج الابتعاث، وقد رصد لهذا البرنامج أكثر من (7) مليارات ريال، هذا وقد تم التركيز على تخصصات الطب وطب الأسنان والهندسة والحاسب الآلي والمحاسبة والقانون، وإلى الآن تم إرسال أكثر من (18) ألف طالب وطالبة لبعثات خارجية ويجري استكمال إرسال أكثر من (7500) طالب وطالبة أيضاً[63].

وطالما إننا بصدد الحديث عن تنمية الموارد البشرية في المملكة عبر التعليم التقني والهندسي الذي يعدّ الركن الأساسي للتنمية الصناعية، فلا بد إذاً أن ندرك أهمية الإسراع في هذا الاتجاه خصوصاً وأن المملكة قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، حيث بلا شك سيكون لهذا الانضمام أثره على مخرجات التعليم والتدريب، ويقول الكثيري عن ذلك: إن التحديات التي سيفرضها انضمامنا لمنظمة

التجارة العالمية في مجال تنمية الموارد البشرية تتلخص فيما يلي:

1. التنبؤ والتخطيط السابق لمعرفة الفرص الوظيفية والمهنية التي سيفرزها سوق الطلب الجديد.

2. قياس حجم العرض المحلي من العناصر المؤهلة للمشاركة في ذلك السوق ونوعه وجاهزيته.

3. العمل على ملء الهوة (الفجوة) وردمها بين الطلب الجديد والعرض المتوافر في السوق المحلي من الموارد البشرية الوطنية[64].

ويقول الكثيري أيضاً عن إمكانية تسريع تنمية الموارد البشرية في المملكة لتأمين قوة عمل وطنية قادرة على مجاراة أنماط وثقافات المنظمات، التي ستدخل السوق السعودي ما يلي:

1. الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في هذا المضمار، ومعرفة الدروس المستفادة منها، والعمل ضمن خصوصياتنا على حل تلك الإشكاليات.

2. الاستثمار الحقيقي في الكوادر الوطنية أمر لا مفر منه ولا بد من إسهام الدولة والقطاع الخاص ومشاركتهما، والاقتناع بأن مردوده مضمون بإذن الله تعالى على اقتصاديات البلد وأهله.

3. المبادرة في تأهيل وإغداد العناصر الوطنية من قبل الأطراف ذات العلاقة، وذلك بمبدأ الجدية، وإننا نسارع الزمن ولم يعد لدينا وقت للتنظير؛ بل يجب البدء فوراً في تنفيذ البرامج التدريبية التي تؤهل النشء لسوق العمل القادم.

وأخيراً فإن قطار العولمة سائر وطغيانه قادم و لا مفر منه فإما الاستعداد

(63) محمد عبدالله اللحيدان، طفرة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مالها وما عليها، بجريدة الرياض العدد 14200 الجمعة 24 ربيع الآخر 1428هـ.

(64) سعد بن مستور الكثيري –الانضمام سيقيس جاهزية العرض المحلي من الكوادر المؤهلة– التدريب والتقنية، العدد 85، فبراير 2006م، ص21.

obeikandl.com

للركوب فيه وتوجيهه لمصلحتنا وحماية وجودنا وأجيالنا، وإما الوقوف في مكاننا منتظرين ونعطي القيادة للآخرين[65].

تم فيما سبق استعراض لمحة موجزة عن النهضة الصناعية التي شهدتها المملكة العربية السعودية منذ أكثر من سبعين عاماً، التي كان لاكتشاف البترول وتصديره بكميات تجارية الأثر الكبير في تطورها وازدهارها، وكذلك الجهود التي بذلت من الدولة في مجال التخطيط للتنمية بصفة عامة والتنمية الصناعية بصفة خاصة، وذلك عبر الخطط الخمسية المختلفة التي كان الهدف الأساسي منها الرفع من مستوى معيشة المواطن، وتنويع مصادر الدخل عبر الصناعات التحويلية، وتشجيع القطاع الخاص على الإسهام في مشروعات التصنيع والمشروعات الإنتاجية والخدمية سواءً عن طريق الاستثمار المحلي أو الأجنبي.

(65) المصدر السابق – ص 21.

obeikandl.com